

## موقف الاجتهاد القضائي من مسؤولية الدولة عن حملات التطعيم ضد الفيروس التاجي كورونا - COVID-19 *Jurisprudence position on state responsibility for coronavirus vaccination campaigns COVID-19*

أ.د. أمينة سلطاني  
جامعة الوادي (الجزائر)  
[soltani\\_amna@yahoo.com](mailto:soltani_amna@yahoo.com)

أ.د. فريدة مزنياني  
جامعة باتنة 1 (الجزائر)  
[maitremeziani@yahoo.fr](mailto:maitremeziani@yahoo.fr)

تاريخ النشر: 2022/06/15

تاريخ القبول: 2022/06/12

تاريخ الاستلام: 2022/02/14



**ملخص:** التطعيم مثل أي عمل طبي لا يخلو من المخاطر تماماً؛ لأنه يمكن أن تحدث في بعض الحالات حوادث طبية بعد الحقن، وهو ما يؤثر نظاماً للمسؤولية عن الأضرار التي تلحق بالأفراد جراء ذلك؛ لاسيما فيما يتعلق بشروط تنفيذ هذه المسؤولية وصعوبة إثباتها و العلاقة السببية بين التطعيم و الأعراض التي تلمها، حيث وجد أنه حتى في حال وصف نظام المسؤولية على أساس الخطأ من قبل الممارسين الطبيين يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفسيرات قضائية كبيرة ومتغيرة؛ لذلك فإن هذه المقالة تقدم مجموعة من التساؤلات القانونية عن هذه المسؤولية غير الواضحة في هذا المجال و في هذا الوقت بالذات المرتبط بالتطعيم ضد الفيروس التاجي كورونا- كوفيد 19-.

**الكلمات المفتاحية:** اللقاح؛ الخطأ؛ المخاطر؛ الضرر؛ التعويض.

**Abstract:** Vaccination, like any medical act, is not completely without risks: Because in some cases medical accidents can occur after the injection, Which raises a system of liability for damages caused to individuals as a result of this; Especially with regard to the conditions for implementing this responsibility and the difficulty of proving it and the causal relationship between vaccination and the symptoms that follow.

This article presents a set of legal questions about this unclear responsibility in this particular area and time related to vaccination against the coronavirus (Covid-19).

**Keywords:** the vaccine ; Fault; Risks ; Harm ; compensation.

## 1. مقدمة

من الصعب تحديد مسؤولية الدولة القانونية عن اللقاحات الوبائية ليس فقط بسبب عدم وجود شبهة سياسية للحكومة لمتابعة تفشي الأمراض والأوبئة والتي يُنظر إليها على أنها حوادث بيولوجية أو طبيعية بحتة؛ فهناك أيضاً العديد من القيود والموانع الإجرائية والطبية المرتبطة بمسؤولية المنتج- أي شركات الأدوية -والمختبرات.

إن المطالبات القضائية بالتعويض عن الضرر الناتج عن تجريب لقاحات الأوبئة، لن تكون قادرة على رفع دعوى ضد الدولة إذا امتنعت هذه الأخيرة عن تحديد موقفها على سبيل المثال من مسألة طبيعة اللقاحات إختيارية أم إجبارية -كوفيد19-، و عليه يمكن أن تثير أوجه الطبيعة القانونية للقاح إشكالات عديدة بخصوص طبيعة مسؤولية الدولة عن الأضرار التي يسببها اللقاح؟

ففيما يتعلق بالتطعيمات الإجبارية تتحمل الدولة المسؤولية الكاملة وبدون شروط عن خطورة الأضرار التي يسببها اللقاح هذا النظام القانوني الخاص هو نتيجة القانون رقم 18-11 مؤرخ في 02 يوليو المتعلق بالصحة لسنة 2018.

كانت الدول قد عرفت بالفعل إنذارات واستجابات من قبل العديد من الشركات المصنعة للقاح من قبل منظمة الصحة العالمية بتاريخ 30 يناير 2021؛ أو بسبب بطئها أو بسبب القرارات التي اتخذتها؛ قد عرّضت حياة جزء كبير من السكان للخطر؛ حيث تشير المعلومات التي بدأت في الظهور إلى أن عدم استعداد السلطات العامة للوباء؛ قد ساهمت بالفعل في تسريع إنتقال العدوى ومضاعفة عدد الضحايا.

لقد أنتج هذا الوباء بالفعل تأثيرات ملموسة للغاية على الحياة اليومية للجميع وسبب الضرر الجسدي والاقتصادي والمعنوي الذي يتخذ اليوم على نطاق واسع وبشكل خاص في الوضع الصحي في مؤسسات الإقامة لكبار السن المعالين.

إن المسائل الموجهة إلى الدولة في مثل هذه السوابق القضائية تشمل خطورة اللقاح أو عدم كفاية التجارب السريرية، أو سرعة صناعة اللقاح؛ كذلك

الخطر على الجهاز المناعي للشباب في تولي مسؤولية القضايا الصحية من ناحية أخرى، فإن الهدف من اللقاح أو التطعيم هو تحصين السكان ضد الفيروس؛ وعليه فإنه من الناحية القانونية مثل أي عمل طبي التطعيم لا يخلو من المخاطر، يمكن لأي شخص طبيعي يعتقد أن ضرره يُعزى إلى الدولة أن يلجأ إلى القاضي الإداري سواء الأشخاص المتأثرون باللقاح ضد الفيروس أو أقاربهم، وأيضًا الضحايا الجانبيين، مثل الشركات التي تم إيقاف نشاطها، يمكن للجميع من الناحية النظرية إحالة الأمر إلى القاضي سواء كان ذلك هو إلقاء اللوم على الدولة لعدم قيامها بما يكفي، أو على العكس من ذلك عمل كثير جدا؛ إذا تم الإبقاء على خطأ الدولة، سيتم إدانة الدولة؛ ولكن على وجه التحديد، ستكون العقبة الرئيسية هي الاعتراف بمثل هذا الخطأ.

من وجهة نظر الحدث المُحمّل للمسؤولية في حالة الفيروس التاجي، فإن المسؤولية عن الأوبئة معروفة منذ الأزل؛ وتتعلق المسؤولية بالإهمال الجسيم الذي ارتكب لتحميل مسؤولية الدولة، أي أنه ارتكب خطأ ذا طبيعة خطيرة بشكل خاص؛ حيث تظهر الحالات الصحية الرئيسية المذكورة أعلاه أنه من الآن فصاعدًا، لا يلزم سوى خطأ بسيط؛ تغطي هذه المسؤولية الأحكام المتعلقة بالتدابير التي يجب أن تتخذها السلطات الصحية في حالة وجود تهديد صحي خطير: بتمديد سلطات الإدارة في شؤون الشرطة الصحية، وإنشاء نظامين محددين للمسؤولية بشكل عام؛ وهذه المسؤولية لها وجه مزدوج لأنها يمكن أن تكون مسؤولية خالية من الأخطاء أو مسؤولية عن خطأ؛ أما السمة الأكثر حداثة هنا هو أن مجلس الدولة الفرنسي يعتبر أن هذا الشرط الخاص لقيام المسؤولية لا يتم الوفاء به إلا إذا تم الأخذ بعين الاعتبار الضرورة الملحة التي تضطر فيها الدولة إلى التصرف، وحجم الأزمة الصحية - غير المسبوقة - والشكوك المحيطة بالتنبؤات المختلفة بشأن تطور الوباء... باختصار، من مجموعة الظروف الاستثنائية التي تساهم في التعرف على الخطأ بشكل مقتصد فقط. ومع ذلك، فإن تكلفة التدابير ليست حجة تبرئ الدولة من الناحية القانونية، مثل هذا الإجراء ممكن تمامًا؛ بل إنه محتمل ويقابل كل كارثة صحية

كبرى إجراء مسؤولية ضد الدولة.

في هذا السياق، هل هناك أسس قانونية للضحايا المباشرين وغير المباشرين لطلب مسؤولية السلطات الإدارية والحصول على تعويض عن الأضرار الناجمة عن التطعيم أو تجريب لقاحات الفيروس التاجي؟ قدم بعض مقدمي الرعاية الصحية عريضة وقدموا شكوى ضد وزراء أمام محكمة العدل في الجمهورية الفرنسية على أساس تعريض الآخرين للخطر؛ فماذا إذا كان هذا الإجراء صحيح؟؛ كما طالبت دعوى قضائية جماعية تم رفعها في محكمة فيدرالية أمريكية بتعويضات عن جائحة كورونا - كوفيد 19- ضد الدولة، إن إيجاد محكمة إدارية محلية لديها القدرة وتقرر ممارسة الولاية القضائية الإدارية بالنظر إلى الحصانة السيادية والمذاهب الفقهية الأخرى على الجهات المتورطة في الأوبئة سيكون تحديًا؛ من الواضح أن الخط الأول من البحث يتمثل في تفعيل مسؤولية خطأ الدولة والتوجيه العام للصحة قبل الاختصاص الإداري؛ يوضح هذا المقال إعادة تصور المسؤولية المطلوبة بشكل أعم ولا سيما عند تطبيقها على الأمراض الوبائية والجائحية.

وهنا نسأل هل يمكن اتخاذ إجراء من أجل المسؤولية ضد الدولة نتيجة الأضرار أو الآثار العلاجية للقاح؟ نحن نتحدث هنا عن المسؤولية عن حوادث التطعيم اعتماداً على ما إذا كان التطعيم إلزامياً أم لا؟، سيُعرض هذا الإجراء على القاضي الإداري؛ فقط القاضي الإداري المختص بقضاء الدولة أي بألية المسؤولية الإدارية، يبدو من المفيد إجراء تقييم بشأن إطار مسؤولية الدولة الذي يمكن السعي إليه؛ من الواضح أن الأمر صعب في تحديد أساس هذه المسؤولية؟ هل هي مسؤولية على أساس الخطأ أم بدونه؟ وعليه فإنه سوف نتطرق إلى دراسة أساس المسؤولية عن التطعيم ضد - كوفيد-19- هل هي مسؤولية على أساس الخطأ أم المخاطر في الجزء الأول من الدراسة؛ ثم نتناول دراسة الضرر الناتج عن اللقاح في جائحة كورونا - كوفيد-19- في الجزء الثاني وتبع بالعلاقة السببية بين التطعيم وأضراره (إصابته) في الجزء الثالث.

## 2. أساس المسؤولية عن التطعيم ضد - كوفيد-19- هل هي مسؤولية على أساس الخطأ أم المخاطر؟

خلصت منظمة الصحة العالمية إلى أن الاستخدام الأفضل للقاحات للأوبئة الموسمية وغيرها يمكن أن يسارع إلى أن تكون الإجراءات الطبية المضادة الكافية متاحة لوقف انتشار الوباء على وجه الخصوص إنتاج اللقاحات بالنسبة لجائحة كورونا -كوفيد 19-، من المحتمل أن يكون هناك تأخير كبير في إنتاج اللقاح مع التكنولوجيا الحالية، سيستغرق الأمر 6 أشهر على الأقل من بداية تفشي المرض، وربما أطول، حتى تتوافر الجرعات الأولى من اللقاح؛ علاوة على ذلك، ليس هناك ما يضمن أن التدابير الطبية المضادة ستكون فعالة؛ قد لا تكون اللقاحات التجريبية الجديدة فعالة ضد النوع البشري، وقد يصبح العامل الممرض مقاومًا لمثبطات العلاج حال كان إنتاج اللقاحات غير موثوق به..

في حال أنه "لقاح تجريبي في هذه الحالة، قررت الحكومة الفرنسية تجريبه في غضون ذلك (Décrets n° 2020-314 et n° 2020-337 des 25 et 26 ma, 2020) ينتهي القرار في نهاية المطاف إلى تسوية الجدل الدائر حول توافر واستخدام الكلوروكين، الذي يعاني من صدى سياسي، ناهيك عن الجدل الطبي؛ طلبت نقابات طبية مختلفة من مجلس الدولة، في سياق اقتراح لاتخاذ تدابير مؤقتة مقدمة في 23 مارس 2020، أن يأمر الدولة باتخاذ جميع التدابير المفيدة، على وجه الخصوص " لتزويد الأطباء وتفويضهم المستشفيات لوصف وإعطاء المرضى المعرضين للخطر مزيج من هيدروكسي كلوروكين وأزيثروميسين (CE, Juge des Réf., SMAER et autres, n° 439726, 2020) "

مع العلم بأن المجلس الأعلى للصحة العامة في فرنسا يحتفظ بأن " هيدروكسي كلوروكين يمكن أن يسبب نقص سكر الدم الحاد ويؤدي إلى ضربات قلب غير طبيعية أو غير منتظمة يمكن أن تهدد الحياة"، أن " هذا الدواء له موانع خاصة في حالة الاشتراك مع أدوية أخرى "و" أن جرعة زائدة يمكن أن تؤدي إلى آثار جانبية خطيرة ومهددة للحياة "نظرًا لأن العديد من الآثار الجانبية التي قد تسببها أدوية أخرى، يُذكر أن أي علاج أو إجراء طبي ينطوي على مخاطر

أكثر أو أقل خطورة.

إن الضرر المرتبط بخطأ في إدارة الدواء هو سبب مهم من جانب المؤسسة الاستشفائية -الدولة- الذي يدعم افتراض المسؤولية عن الدواء غير اللائق مسؤولية على أساس الخطأ "القانون العام" مثال ذلك في هذه الحالة، فإن إعطاء طبيب التخدير للمستشفى جرعة مفرطة من الدواء خطأ في كتابة الوصفات مع تأثير خافض للضغط يشكل أحد الأخطاء الإدارية التي جعلت تراكمه من الممكن إثبات خطأ المؤسسة؛ يمكن الكشف عن الخطأ بطرق مختلفة: نقص المعلومات عن آثار الدواء الذي يتم إعطاؤه عندما يتضمن الإجراء الطبي المخطط له، حتى الذي يتم تنفيذه وفقاً للممارسات الجيدة، عدم التحقق من وجود تاريخ محتمل لحساسية أحد مكونات اللقاح عدم الامتثال لموانع مخاطر معروفة للوفاة أو العجز (CE، 9 décembre 2009) أو التأخر في إعداد العلاج المناسب بسبب التشخيص الخاطئ أو سوء الفهم لتأثيرات الدواء على علم الأمراض المعالجة (CE، 10 octobre 2005)

فيما يتعلق بالمسؤولية الطبية، كان النظام العام دائماً قائماً على البحث عن الخطأ من جانب الجهات الصحية، ومع ذلك فإن سياسة الصحة العامة المتعلقة بالمنتجات الطبية لا يبررها الخوف من التشكيك في المسؤولية ولكن من خلال هدف الصحة العامة الذي يركز على المريض وسلامته.

حيث أنه في القانون العام، عندما يكون التطعيم اختياريًا بحثًا، لا يمكن البحث عن مسؤولية الدولة إلا في حالة وجود خطأ من جانب هذه الأخيرة، وبصرف النظر عن إمكانية مهاجمة المختبر أو المصنع بسبب وضع منتج سام في دائرة التطعيم، بطبيعة الحال؛ يمكن أيضًا تحميل المهني الصحي أو المؤسسة المسؤولية في حالة حدوث مخالفة لقاح محقون بشكل غير صحيح، وعدم الامتثال للشروط الصحية والمعقمة، وانتهاك مبدأ الموافقة، بشرط أن يكون قد تسبب في ضرر. من أجل تسهيل تعويض الضحايا وإذا تم توفير التطعيم من قبل المستشفى العام، فإن السوابق القضائية تنص أيضًا على إمكانية إشراك المؤسسة كمقدم خدمة، دون أي خطأ من جانبها.

حيث أنه و بالرجوع إلى قرار سابق بتاريخ 28 مارس 2007 لمجلس الدولة عندنا في الجزائر نجده قرار "أن كل فعل خاطئ سبب ضرر للغير يلزم من تسبب في حدوثه التعويض متى أثبتت الخبرة الطبية التي أجريت على الضحية أن التعفن الذي أصابها راجع لعدم سلامة القاح المستعمل. ومتى كان من الأكيد أن التلقيح بمصل ملوث يعود لخطأ المرفق الذي أهمل اتخاذ الحيطة اللازمة لتفادي هذا الخلل فإن العلاقة السببية بين عملية التطعيم والضرر اللاحق ثابتة وهذا ما يجعل مسؤولية المستشفى قائمة بكاملها". (مجلس الدولة، 2007)

كما صدر أمر في 28 مارس 2020 في البداية رفض فيه مجلس الدولة الفرنسي طلب مقدمي الطلبات، ووجد أن "الدراسات المتاحة حتى الآن تعاني من أوجه قصور منهجية "وأن" التجربة السريرية الأوروبية" ديسكفري"، الذين ستعرف نتائجهم الأولى في غضون عشرة أيام تقريبًا والتي يجب أن تشمل المرضى الذين بدأ العلاج لهم مبكرًا بما يكفي لتقييم تأثير الجزيء على مسار المرض، ستتيح جمع نتائج أكثر أهمية". وتجدر الإشارة في البداية إلى أن مجلس الدولة لم يتم إخطاره بالدراسة الثانية التي أجراها معهد مستشفى جامعة مرسيليا على 80 مريضا، ولكن فقط الأولى التي شملت 26 مريضا، والتي تقيده بشكل كبير نطاق هذا القرار (CE, Juge des Réf., SMAER et autres, n° 439726, 2020).

كما تحدد المحكمة العليا الفرنسية أنه إذا كان بإمكان رئيس الوزراء حظر صرف هيدروكسي كلوروكوين في الصيدليات بصرف النظر عن إشارات ترخيصه التسويقي، فإن هذه التدابير "عرضة للتغيير خلال فترات سريعة جدًا" لذلك لا يغلق مجلس الدولة الباب ويذكر بأنه يقرر" في حالة التعليم". لذلك قد يتعين على موقفها أن يتغير بسرعة كبيرة (كلما كان ذلك أسرع كلما كان ذلك أفضل من حيث سياق الطوارئ الصحية) في وجود عناصر جديدة (Provence, COVID-19 ET CHLOROQUINE : LE PATIENT INFECTÉ PEUT-IL CHOISIR SON TRAITEMENT ?, 2020)

في هذا القرار، يؤكد مجلس الدولة الفرنسي على حرية الطبيب في الحصول على وصفة طبية، وأن أي مريض له الحق في تلقي العلاج والرعاية المناسبة لحالته الصحية "بشرط موافقته الحرة والمستنيرة، مثل هذه الحالة "يقدرها الطبيب". وعندما سُئل عن حالة معينة، كان يمكن لمجلس الدولة بالتالي أن يتخذ نهجاً مختلفاً.

إذا كان احترام إرادة المريض اليوم هو التعبير النهائي عن الحرية الفردية والكرامة الإنسانية، فسيكون من الخطأ الاعتقاد بأن هذه الحرية قد حلت محل كل الآخرين.

بموجب أمر صدر في 28 مارس 2020، وافق قاضي الإستعجال للمحكمة الإدارية في غواديلوب على طلب الأمر القضائي بإصدار الجرعات اللازمة لعلاج وباء كوفيد 19 بواسطة هيدروكسي كلوروكين ول. أزيثروميسين، كما هو محدد من قبل عدوى البحر الأبيض المتوسط IHU، واختبارات الفحص لـ covid-19، وكلها بأعداد كافية لتغطية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسكان أرخبيل غواديلوب، في الإطار المحدد من قبل جمهوري عدد 314 2020 مؤرخ في 25 مارس 2020.

(Tribunal administratif de Guadeloupe, 28 mars 2020, n° 2000295, Syndicat UGTG)

كما أمر قاضي الإجراءات الموجزة للمحكمة الإدارية في غواديلوب، الذي ضبطه الاتحاد العام لعمال غواديلوب (UGTG)، في 27 مارس 2020، إلى مركز المستشفى الجامعي (CHU) في غواديلوب وإلى وكالة الصحة الإقليمية (ARS) لطلب جرعات من هيدروكسي كلوروكين وأزيثروميسين، وكذلك اختبارات فحص كافية لتغطية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسكان غواديلوب، وطعنت وحدة التنسيق الاجتماعي ووزير التضامن والصحة في هذا الأمر أمام مجلس الدولة..

°Tribunal administratif de Guadeloupe, 28 mars 2020, n) (Syndicat UGTG, 2000295)



هذا المرسوم يستحق الاهتمام؛ قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أنه تم بشكل جماعي واستثنائي في الواقع، قرر رئيس المحكمة الابتدائية المحجوزة في البداية الحكم في تشكيل جماعي لثلاثة قضاة برئاسة رئيس المحكمة؛ وبالنظر إلى الحساسية العالية للغاية للقضية والسياق المثير للقلق الذي تعمل فيه، فإن هذه القضية تتطلب مشاركة القرار الصادر وعدم عرضه من قبل قاضي واحد. البحث عن أفضل استخدام للدواء هو هدف دولي للصحة العامة دعت إليه منظمة الصحة العالمية وتركز المنظمة الدولية تفكيرها على عدة نقاط، ولا سيما تحديد الدواء الذي هو مصدر العديد من أخطاء الوصفات الطبية والتدبير العلاجي.

توجه منظمة الصحة العالمية انتباه الدول إلى الاستراتيجية الضرورية، ومراقبة تركيز محاليل الإلكتروليت وامتثال العلاجات الدوائية (المركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية لحلول سلامة المرضى، 2007).

يتم تحديد هذه الأهداف أيضًا من قبل الاتحاد الأوروبي، الذي يمول مشروع شبكة الاتحاد الأوروبي لسلامة المرضى؛ كان أحد أهداف هذا المشروع تنفيذ الممارسات الجيدة داخل مؤسسات الرعاية الصحية الأوروبية من أجل تقليل الأخطاء المرتبطة بإدارة الدواء) لسنة 2010،

( Bril ، Gestion des risques et responsabilité médicale dans les établissements publics de santé 2013 )

إن نشأة المخاطر المرتبطة بتجربة اللقاح -كوفيد19- لا تعني اختفاء مفهوم الخطأ، ولا اختفاء المسؤولية، في أغلب الأحيان، يستجيب لحاجة الضحية إلى تعويض سريع؛ يحسب القاضي مقدار الأضرار من خلال تحديد ما يحتاجه الضحية شهرًا بعد شهر للحفاظ على مستوى معيشي مماثل لما كان عليه قبل وقوع الحادث المتعلق بالتطعيم، كما يحق للضحية طلب رأس مال بدلاً من راتب سنوي، دون استبعاد البحث اللاحق عن المسؤوليات؛ كما أن لها حدودًا؛ لا يمكن للدولة، على وجه الخصوص، تحويل نفسها إلى شركة تأمين متعددة المخاطر، أخيرًا، يجب أن يسير هذا المفهوم في تطورات المسؤولية جنبًا إلى جنب

مع الاهتمام العام لمنع المخاطر في المراحل الأولى من تجريب اللقاح، كما يتضح من المناقشات الحالية حول مبدأ التحوط. الذي أخذ به مجلس الدولة الفرنسي (novembre 2004 30 ، Le Conseil d'Etat).

حيث إن العديد من حوادث اللقاحات قد تنطوي على مسؤولية طبية، ولكن ليست جميعها خطيرة في عواقبها؛ ولا تؤدي جميعها إلى نزاعات قانونية اعتمادًا على طبيعة أو نوع التطعيم الإجباري أو غير الإجباري، واعتمادًا على عمل الملحق أو الهيكل الذي تم فيه التطعيم. قد يحصل ضحية حادث التطعيم على تعويض أمام ولايات قضائية مختلفة. (قضاء إداري والقضاء العادي) وتؤدي إقامة علاقة سبب ونتيجة بين التطعيم والمرض اللاحق صعوبات فعلى سبيل المثال نأخذ قضية التطعيم ضد التهاب الكبد B والتصلب المتعدد (MS) التي أدت إلى تفسيرات قضائية متغيرة ومختلفة لدى القاضي الإداري الفرنسي لذلك سنرى فيما بعد ما هي شروط التعويض المعمول بها، قبل دراسة القرارات القضائية والإدارية التي اتخذت وفرضت معايير التقييم.

(Gromb و Dupon(2009)

"لا يتعلق هذا التفكير بالشكل المعين للمسؤولية عن المخاطر التي تمثلها مخاطر المرض والشيخوخة، ومخاطر الوجود الحتمية التي سيكون من غير المجدي طرح سؤال المسؤولية عنها. كما أنها لا تتعامل مع التأمين ضد البطالة". (novembre 2004 30 ، Le Conseil d'Etat)

لقد حدث التطور بمرور الوقت من نظام المساعدة إلى نظام التضامن في المسؤولية؛ إذا كانت المبادرات أو الإجراءات التي تهدف إلى تخفيف عواقب بعض المصائب المرتبطة بحوادث المرور أو الأعمال الإرهابية أو حتى المطالبة بالتعويض. للأضرار البيئية عن طريق الدعم الجماعي للأفراد موجودة لفترة طويلة جدًا، فهي ولادة جديدة للمسؤولية من تكوين نظام بمجموعة من العناصر السياقية المرتبطة بالتغيرات الاقتصادية. ظهرت منذ ذلك الحين مخاطر أخرى تعتمد على النشاط الصناعي أو ببساطة على الحياة في المجتمع، مما أدى إلى نشوء أنظمة مسؤولية خاصة عن طريق جعل من الممكن، على سبيل المثال، ضمان

التعويض عن الأضرار. (Germain-2019)

حيث ترتبط هذه الأخيرة، بالتبادل، والتأمين الحديث الآخذ في التطور؛ حيث ثمة هناك قطيعة مع الصدفة؛ لكن الخطأ يظل هو الأساس العام للمسؤولية الإدارية، ولن يتم الاعتراف بالمسؤولية عن المخاطر إلا لاحقاً في مواجهة التصنيع وتزايد الحوادث الصناعية، نضيف لها نحن الحوادث الوبائية كوفيد-19\_ قياساً على ذلك.

حيث تمثل السوابق القضائية في نهاية القرن التاسع عشر، ثم قانون 9 أبريل 1898 بشأن الحوادث الصناعية، تقدماً كبيراً في هذا الصدد، تم اعتماد مبدأ المسؤولية التلقائية لأصحاب العمل، حتى في حالات تطور المخاطر نفسها بمرور الوقت، ويتغير تصورها، ويزداد الطلب على تمديد الغطاء الخاص بها، ونتيجة لذلك، يتسع نطاق تطبيق المسؤولية.

بالرجوع إلى المخاطر الأكثر شيوعاً هي في الواقع المخاطر الكلاسيكية، لكن التصور وكذلك المقياس قد تغير، وأظهر لنا مخاطر حديثة إن تنظيم الحياة البشرية هو الذي يجعل من الممكن ظهور مخاطر معينة أو يضاعف آثارها الضارة، من جراء التوسع الحضري والنووي والتكنولوجي الهائل، وأثار الازدحام والشبكة. والتقدم التقني الذي هو في حد ذاته عامل خطر أظهر لنا المخاطر التكنولوجية والنووية والطبية، باستخدام عمليات جديدة أو مواد أو الجزيئات، ناتجة عن التعقيدات التي فرضها تطور العلوم التكنولوجية والطبية جراء التدخلات المحفوفة بالمخاطر وطبيعية بحتة من المخاطر يتلاشى وكذلك التغيرات المناخية المرتبطة بالنشاط البشري، و المخاطر المرتبطة بظهور الأوبئة وتطور الأوبئة كظهور سلالات جديدة لكوفيد-19- مثل المتحور دلتا.

من الواضح أن قانوننا الجزائري لا يكتسب الوضوح من خلال توفير آلية خاصة للضرر بالطبع، كل منها يبرر تطبيق قواعد محددة، ولكن سيكون من المنطقي أن هذه تنبع من أحكام مشتركة.

( Responsabilité et socialisation du risque« Discours lors de la Journée d'étude du Conseil d'Etat » : Responsabilité et socialisation

### du risque« Responsabilité et socialisation du risque(2005)

ينعكس تغير حجم المخاطر بشكل خاص من خلال ظهور مخاطر متسلسلة أو ذات طبيعة جماعية يصعب إعادة التأمين عليها بشكل خاص ذكر مجلس الدولة الفرنسي منها "فيضانات، هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية إلخ). إن عولمة الظواهر وسرعة الانتشار تضخم هذا التغير في الحجم (كمرض السارس، العواقب المتسلسلة لهجمات 11 سبتمبر 2001 على الحركة الجوية وعمل هياكل الدولة، إلخ). تظهر المخاطر التي يمكن وصفها بأنها جديدة يضاف إليها (الكائنات المعدلة وراثيًا)"

(Le Conseil d'Etat 30 .novembre 2004)

إن المخاطر أكثر انتشارًا بشكل ملحوظ، من حيث أسبابها وآثارها، نظرًا لتعدد سلاسل الإنتاج واتخاذ القرارات؛ لا يمكن فهم مخاطر معينة من خلال أدوات التأمين التقليدية، مثل مخاطر الإرهاب. أخيرًا، بالإضافة إلى المخاطر المثبتة، هناك مخاطر افتراضية ذات آثار متأخرة، كما في حالة "مخاطر التنمية" و "الوباء الأخير كورونا كوفيد -19-".

لقد تغير مفهوم المخاطر المقبولة على الرغم من تزايد ما يطلق عليه الآن بالأمان اليومي نظرًا للتطور الوسائل المساعدة على جودة الحياة؛ مما يزيد من الشعور بأن أي ضرر يمكن وينبغي أن ينسب إلى شخص خاص أو عام وأنه ينبغي، سواء كان الأمر كذلك أم لا، أن يؤدي إلى الحق في التعويض.

يتجلى إدراك المخاطر من خلال التغطية الإعلامية للكوارث الكبرى (سيفيسو، تشيرنوبيل، أسبايرزون، وما إلى ذلك) والخوف، في مواجهة تسارع التقدم العلمي والتقني، من التهديدات للصحة والبيئة، على وجه الخصوص، الناتجة عن النشاط البشري. لكن الكوارث الطبيعية والعوامل المعدية تسببت ولا تزال تتسبب في المزيد من الخسائر والأضرار التي لا نهاية لها من جميع الكوارث التكنولوجية. ويشهد على ذلك عدد ضحايا الزلازل الأخيرة في جنوب وجنوب شرق آسيا. (Belliard، 2007)

لقد تطور مفهوم الأذى نفسه؛ يُطلب التعويض أكثر فأكثر في الحالات التي لا

يمكن فيها قبول أي مسؤولية (كوارث طبيعية، إرهاب، إلخ). تطورت فكرة الإغائة إلى فكرة التعويض، وبعد ذلك، جبر الضرر الكامل. يتسع مفهوم الأضرار القابلة للتعويض بشكل متزايد : الضرر المادي والجسدي والجمالي والألم الجسدي والمعنوي وضياع الفرصة في المجال الطبي، على وجه الخصوص، يتم قبول الخطر بشكل متزايد. أخيراً، اتسعت فئات الأشخاص الذين يمكنهم المطالبة بالتعويض، وكذلك اتسعت عواقب الأضرار التي لحقت بالأقارب في مواجهة هذه التطورات المختلفة، تتطور أنظمة المسؤولية نفسها.

( Le Conseil d'Etat 30 .novembre 2004)

( Responsabilité et socialisation du risque« Discours lors de la Journée d'étude du Conseil d'Etat » : Responsabilité et socialisation du risque« Responsabilité et socialisation du risque(2005) ، «

نظراً لأن تعويض الضحية مطلوب أولاً وقبل كل شيء، فإن دور المسؤولية الصارمة يميل إلى الزيادة، سواء كانت مسؤولية عامة أو مسؤولية خاصة من بين الشروط الثلاثة لوجود المسؤولية الضرر والخطأ والعلاقة السببية بين الاثنين، يذهب الشرطان الأخيران إلى الخلفية. لإظهار فكرة المخاطر كتقنية جديدة يمكن أن يؤسس فقه فكرة المسؤولية المدنية من قبل و الإدارية من بعد.( السلماي، 2021)

وبناء عليه تطور مفهوم التضامن الوطني في قانون المسؤولية العامة: الأمر متروك للدولة لإصلاح الضرر الذي لم يتسبب فيه أي شخص عام ولكنه مرتبط بممارسة سلطاتها. وتكرس ديباجة دستور 27 أكتوبر 1946 للجمهورية الفرنسية هذا التضامن: "تعلن الأمة التضامن والمساواة بين جميع الفرنسيين أمام التهم الناجمة عن الكوارث الوطنية". تم وضع أنظمة مختلطة تجمع بين التضامن والتأمين، كما تم وضع قانون 13 يوليو 1982 المتعلق بتعويض ضحايا الكوارث الطبيعية."

وتطورت مفهوم الخطأ أيضاً، مع اللجوء إلى افتراض خطأ، وهو معنى واسع جدا في بعض الأحيان من خطأ، وحالات افتراض قاطعة من المسؤولية. لكن التنشئة الاجتماعية للمخاطر لا تجعل المسؤولية عن الخطأ تختفي. يبقى الخطأ

هو القانون العام للمسؤولية. مثال حديث، قبل مجلس الدولة مسؤولية خطأ الدولة عن الفشل في الوقاية من المخاطر المتعلقة بتعرض العمال لغبار الأسبستوس .

في مواجهة عدم التناسب الذي لوحظ في بعض الأحيان بين فعل حميد (حقنة) والعواقب التي يمكن أن تكون خطيرة للغاية (التهاب الدماغ، على سبيل المثال)، اعترف القاضي الإداري بافتراض وجود خطأ.

في هذا التطور، يكون للمشرع والقاضي دور تكميلي. خلال القرن العشرين، تضاعفت الأنظمة التشريعية الخاصة للتعويضات: التشريعات المتعلقة بأضرار الحرب، والتطعيمات، والكوارث الزراعية، والمجال الطبي... لعبت السوابق القضائية دورًا كبيرًا في تكريس الحقوق التعويضية، الذي يسبق الإجراء التشريعي في بعض الأحيان، والذي بدوره أدى إلى استئناف أو إبطاء التطورات (حوادث العمل، المسؤولية الطبية، إلخ). والقاضي الإداري مسؤول عن إعادة التوازن، والمساواة أمام الرسوم العامة، عند اختلال هذا التوازن، ولكن السوابق القضائية لها حدود: الأمر متروك للمشرع وحده لاستئناف التضامن الوطني من أجل تعويض. الضحايا. (Le Conseil d'Etat, 30 novembre 2004)

غالبًا ما يكون للسلطات العامة دورًا محوريًا في التطور نحو التنشئة الاجتماعية المتزايدة للمخاطر تتمثل في استيلاء المجتمع عليها من خلال إشراك الدولة من خلال صناديق الضمان. وهي هيئات تتمتع بشخصية قانونية تسمح بتعويض الضحايا عندما يكون صاحب الحادث مجهولاً أو معسراً، أو عندما يتم تصفية شركة التأمين أو عندما تكون تكاليف الحادث أكثر من اللازم. أمثلة: صندوق التعويض عن الحوادث الطبية، وصندوق تعويض ضحايا الأسبستوس، وصندوق تعويض الأشخاص المصابين بمرض كروتزفيلد جاكو، بصفتها فاعلاً ولكن أيضاً كمنظم في مواجهة المخاطر التي لا يمكنها تجاهلها حتى لو نشأت من الأنشطة التي لا تتدخل فيها. أصبحت صناديق التعويضات جزءاً لا يتجزأ من المشهد القانوني الفرنسي. إذا كانت في كل مرة تتوافق مع تحسن واضح في وضع الضحايا الذين تعنى بهم، فإنهم يشاركون أيضاً في تجزئة قانون المسؤولية الذي

اختبره قرنان من التطور بالفعل. (Le Conseil d'Etat، 30 novembre 2004) فعلي سبيل المثال في موضوعنا الحالي التطعيم ضد الأوبئة؛ نأخذ مجالاً رئيسياً للتطورات الأخيرة في قانون المسؤولية: المخاطر الطبية. في نهاية المجلس التشريعي السابق، أعلن قانون في 4 مارس 2002 في نفس الوقت مبدأ المسؤولية الطبية عن الخطأ والتعويض عن المخاطر العلاجية على حساب المجتمع. حاشا لي أن أنكر إنجازات هذا القانون. إنها نتيجة مدروسة للسوابق القضائية السابقة، ولا سيما تلك الصادرة عن مجلس الدولة، والتي يعرف الجميع مدى حسمها في هذا المجال.

ينص القانون الفرنسي على التعويض عن الضرر منذ عام 1964. (Loi du 1 juillet 1964 RELATIVE A LA VACCINATION 643-64°n ANTIPOLIOMYELITIQUE OBLIGATOIRE ET A LA REPRESSION DES INFRACTIONS A CERTAINES DISPOSITIONS DU CODE DE LA (SANTÉ PUBLIQUE)

لم تعد قضية المسؤولية مرتبطة بمخاطر اللقاح، بل هي تعويض على أساس التضامن الوطني، دون الحاجة إلى إثبات أي خطأ من قبل الضحية منذ عام 2002، حيث كان المكتب الوطني لضحايا الحوادث الطبية (ONIAM) مختصاً بتعويض الضحايا عن الأضرار المتعلقة بالتلقيح بعد إجراء ودي، ودون محاكمة؛ دون الإخلال بقواعد القانون العام هذه، يعتبر التطعيم أحد الإجراءات الوقائية التي يحتمل اتخاذها في سياق تهديد صحي عام، والمكتب الوطني للصحة العامة مختص بالتعويض عن أي حوادث طبية ناتجة.

إن حقيقة التعويض عن خطر علاجي لا ينتج في جوهره عن أي خطأ، يفترض أنه قد أتاحت له بالفعل فرصة العلاج وفقاً لقواعد القانون، في الواقع هناك العديد من البلدان في العالم حيث يرغب المرء ببساطة في الحصول على هذه الفرصة وحيث يكون من غير المناسب تحميل المجتمع مسؤولية الخطر والضرر.

تظل المسؤولية عن الخطأ هي الفرضية الأكثر شيوعاً، لكن المسؤولية بدون خطأ قد عرفت، خاصة في السنوات الأخيرة، تطوراً مهماً اليوم، يعتبر أن

المسؤولية عن الخطأ تشكل القانون العام للمسؤولية الإدارية. كقاعدة عامة، لا يدين القاضي الإداري الإدارة إلا إذا ثبت خطأ ضده. من الطبيعي أن تتحمل السلطات العامة العواقب المدمرة لنشاطها والتي تجد مصدرها في السلوك الخاطئ.

تجاه المواطنين، في حالة قيام الإدارة بعمل غير مشروع أو فشل ذريع من جانبها. إن لعبة تدرج الأخطاء والمفهوم الواسع إلى حد ما لمفهوم الخطأ تشارك في تحمل المسؤولية الجماعية عن المخاطر.

حيث نشهد تراجعاً في شرط الإهمال الجسيم في عدد من القطاعات: الأعمال الطبية مثل مسؤولية الدولة بسبب السيطرة على مراكز نقل الدم... يضاف إلى ذلك امتداد المسؤولية الصارمة، الأمر الذي يجعل من الممكن إعادة المساواة أمام التهم العامة. يمكن، في بعض الحالات، تحمل مسؤولية الأشخاص العموميين في حالة عدم وجود خطأ أو عدم شرعية. من أصل فقهي (حكم Cames الصادر في 21 يونيو 1895)، تم تمديد المسؤولية دون خطأ الدولة من قبل القاضي إلى فرضيات متعددة، لا سيما في حالة الضرر الناجم عن أشياء أو أنشطة خطيرة أو ضرر لحقت به. موظفي الخدمة العامة.

يقبل مجلس الدولة أيضاً المسؤولية عن أنشطة لا علاقة لها بالدولة أو إحدى سلطاتها؛ وهذا صحيح في ظل ظروف معينة مفهومة بطريقة صارمة للغاية، فيما يتعلق على وجه الخصوص بخطورة الضرر وتخصصه. ووسّع القاضي المبادئ التي تم تحديدها للمسؤولية القانونية لتشمل ما تشارك السلطات العامة بشكل متكرر أكثر فأكثر في إدارة المخاطر التي لا علاقة لها بنشاطها؛ حيث تتنوع أسباب وأساليب هذه المشاركة المتزايدة.

هناك افتراضات لا يمكن قبول أي مسؤولية فيها، وكذلك بعض الكوارث الطبيعية مثل الزلازل أو الجفاف، وغيرها من الكوارث التي لم يتم التعرف على مرتكبها أو معسرين (الإرهاب). علاوة على ذلك، فإن هذه الظواهر بشكل عام غير قابلة للتأمين أو صعبة. ومع ذلك، لا يمكن للسلطات العامة تجاهل العواقب الخطيرة جداً أحياناً لهذه المخاطر على الأفراد والشركات. بالنسبة لبعض



المخاطر، من الضروري فرض تجمع ممتد (الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات)، بالقرب من التضامن. هناك توقعات قوية للدولة. تظل الحقيقة أنه ليس من السهل دائماً على السلطات العامة تنظيم التنشئة الاجتماعية الخطرة للأنشطة في القطاع الخاص،

تتنوع أساليب تدخل السلطات العامة من إنشاء أنظمة خاصة بالمسؤولية إلى ضمان الدولة المقدم من خلال التأمين الإجباري - الذي يبلغ عدده حالياً أكثر من مائة - وذلك بوضع إجراءات لتفادي رفض التأمين أو تنظيم المهلة الزمنية لضمان العقود.

أدى تطوير نظام مختلط يجمع بين التضامن والتأمين بشكل خاص إلى استخدام أموال التعويض، متنوعة في الطبيعة. إن الصلة بين المسؤولية والحق في التعويض تجد حدودها بالفعل. وهي تقوم على ركيزتين:

الخطأ وإن كان مفترضا و الضرر؛ دع أحد هذه العناصر أو الآخر يفضّل، ولن يعمل النظام بعد الآن. تظهر الأموال بعد ذلك كمرحلة لضمان التعويض. فهي تجعل من الممكن فصل مسألة المسؤولية عن مسألة الجبر، ومنح التعويض للضحايا كأولوية. مع عدم استبعاد، في معظم الحالات، الإجراءات العودية للمسؤولية. بعض الصناديق تستجيب للمخاطر الطبيعية. أو اجتماعية، عن الأضرار التي لا تتعلق بأي مسؤولية (كوارث زراعية، مخاطر علاجية) أو عندما لا يتم تحديد الشخص المسؤول، وليس مؤمناً عليه أو معسراً (الإرهاب، ضحايا الجرائم الجنائية...). تستجيب الصناديق الأخرى لظهور مخاطر متسلسلة أو جماعية جديدة، مثل التعويض عن الضرر الناتج عن التلوث بفيروس نقص المناعة البشرية الناجم عن نقل الدم أو تعويض ضحايا الأسبستوس. غالباً ما تكون فائدة الصناديق هي السماح بالتمويل المتبادل الذي يجمع بين التبادلية الموسعة والتضامن الوطني، أو حتى إعادة تشكيل شكل من أشكال التأمين عن طريق تمويل المؤمن له أو المسؤول.

حيث تشرع أموال الضمان في اللجوء إلى الحلول (بدلاً من الضحية) ضد الشخص المسؤول عن الخطأ. يتوقع فرض عقوبات جزائية على بعض المطالبات

لتجنب إضعاف صاحب الضرر.

يتم تمويل هذه الأموال من خلال وسائل مختلفة: الضرائب، والمساهمات التي يدفعها الضحايا المحتملون، والمساهمات التي يدفعها أولئك الذين يساعدون في خلق المخاطر.

بعد قضية ميتاليوروب، حقق القانون الصادر في 30 يوليو 2003 بشأن "الوقاية من المخاطر التكنولوجية والطبيعية وإصلاح الأضرار" تقدماً في مجال لا يزال يُعترف به قليلاً: المخاطر التكنولوجية. يجلب هذا النص، المعروف باسم قانون "باشلو"، في محاولة لمنع هذه المخاطر أو لإصلاح الأضرار ذات الصلة.

(Pierre و Duffrène، 2005)

مسألة الطبيعة غير الإلزامية للتطعيم، ودور ONIAM. عندما نشأ نقاش حول الطبيعة الإلزامية للتطعيم، اختارت السلطة التنفيذية بسرعة التطعيم غير الإلزامي. التطعيمات الإلزامية في فرنسا مذكورة في المواد L. 3111-1 وما يليها من قانون الصحة العامة. بالنسبة لهؤلاء، تنص المادة L. 3111-9 من نفس القانون على آلية "التعويض الكامل عن الضرر المنسوب مباشرة"، والتي يوفرها المكتب الوطني للتعويضات عن الحوادث الطبية والأمراض العلاجية المنشأ والتهابات المستشفيات. (ONIAM) ويتربط على دفع هذا الأخير الحلول في حقوق وإجراءات الضحايا ضد المسؤولين عن الأضرار. إن جعل التطعيم ضد Covid-19 إلزامياً كان سيتربط عليه جعل ONIAM مسؤولاً عن التعويض، والذي كان من الصعب قياس عددها وأهميتها. لم يكن هذا بلا شك العامل الحاسم في اختيار الطبيعة الاختيارية للتلقيح، ولكن كان من الممكن أن يكون له تأثير. يتكون تبادل المخاطر من توزيعها بالتساوي بين أعضاء مجموعة متجانسة (صندوق مشترك) مثلما فعلت فرنسا.

ومع ذلك، إذا لم يتم توفير آلية تعويض للتطعيمات التي يوصى بها ببساطة وليست إلزامية، فإن هذه تعتبر بمثابة أفعال طبية على هذا النحو، فإن الأضرار الناتجة عرضة للتعويض عن طريق الإجراءات القانونية التقليدية، أو من خلال إجراءات لجان التوفيق والتعويض. (CCI) إذا تم تجاوز حدود معينة للخطورة،

فمن المحتمل أن يتدخل ONIAM مرة أخرى في حالة عدم وجود مدير، أو في حالة عدم وجود عرض مقدم من المدير - في الحالة الأخيرة دون المساس بحق الرجوع.

تعتمد فعالية العلاج المتوخى في حالة التطعيم الإجباري كما في حالة التطعيم الموصى به فقط، على الظروف التي يمكن بموجبها تحميل منتجي اللقاح المسؤولية.

في حين أنه إذا كان عدد الأشخاص الذين تم تطعيمهم بطيئاً ازدادت حالات انتشار الوباء يمكن أن يتم مساءلة الحكومة بسبب هذا البطء، يمكن أيضاً السعي وراء المسؤولية الإدارية بسبب النقص المعيب في توافر اللقاح؛ وقد ينطوي ذلك على إظهار خطأ الدولة أمام القاضي الإداري بسبب إهمالها أو تباطؤها في إتاحة اللقاح لجميع السكان أو في البداية على الأقل، للجماهير ذات الأولوية (مقدمو الرعاية وموظفو الصحة المحاذين للمرضى) وهي مسؤولية مخالفة للمسؤولية عن أضرار اللقاح.

يبدو من غير المحتمل أن يكون مثل هذا الطلب ناجحاً في الأسابيع الأولى من تنفيذ استراتيجية اللقاح، لأنه من المحتمل ألا يجد القاضي خطأً في حقيقة أن كل فرد ليس لديه وصول فوري إلى اللقاح في الواقع، تحتفظ في تقييمها للوضع بالوسائل المتاحة للإدارة.

وبالنظر إلى الحجم الكبير للمهمة (الحصول على اللقاحات، وضمان الحفاظ عليها، ثم توفيرها في جميع أنحاء الإقليم، وتنظيم مواقع التطعيم مع مراعاة القيود الصحية)، لا ينبغي على الفور الموافقة على البدايات الشاقة إلى حد ما. من ناحية أخرى، يمكن الإبقاء على النقص المعيب إذا استمر الوضع لعدة أشهر وإذا ظل عدد الأشخاص الذين تم تطعيمهم غير مهم، لاسيما فيما يتعلق بالدول الأخرى (على الرغم من أنه ليس من المؤكد أن القاضي حساس تجاه المقارنة بالدول الأخرى).

حتى إذا ثبت الخطأ، فلا يزال من الضروري استيفاء شروط المسؤولية الأخرى؛ يمكن أن ينتج الضرر عن التلوث والتكاليف الطبية الإضافية أو فقدان

الدخل الناتج عن ذلك. كما يمكن أن يكون ناتجاً عن القيود التي يعاني منها الفرد الراغب في السفر إلى الخارج ويمكن أن يعوقه حقيقة أن الدول الأخرى تطلب إبراز جواز سفر التطعيم عند دخولها أراضيها. بالنسبة للعلاقة السببية، إذا بدا أنها مثبتة في المثال الثاني، فمن الرهان الآمن أن القاضي يرفض في معظم الأحيان التعرف عليه: كيف يثبت (علمياً وقانوناً) أن التلوث بالفيروس مرتبط ارتباطاً مباشراً بنقص التطعيم وليس، على سبيل المثال، نقص الحماية من جانب الضحية؟ وبالتالي، فإن افتراض الالتزام بالمسؤولية هذا لا ينبغي أن يتحقق.

### 3. الضرر الناتج عن اللقاح في جائحة كورونا – كوفيد-19 .

مع الأخذ في الاعتبار أنه على الرغم من طابع العدوى المنتشر، فإنه من المقرر أن تبدأ الدول حملة للتطعيم ضد كوفيد-19- وهو ما يستتبع تعويض الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم جراء التطعيم الإجباري للفيروس التاجي-كوفيد-19؟ هذه المسؤولية تنطبق عن الضرر الناتج عن الإصابات الشخصية فلن يكون الخطأ كافيًا لتحمل مسؤولية الدولة في القانون الوضعي.

( Bril ,Gestion des risques et responsabilité médicale dans les établissements publics de santé 2013)

حتى لو تم الاعتراف بالخطأ من قبل القاضي الإداري؛ يجب على الضحية أيضاً تقديم دليل على الضرر والعلاقة السببية بينه وبين الهجوم في حد ذاته ؛ بمعنى الخطأ هنا المستوجب لمسؤولية الدولة عن جائحة كورونا –كوفيد 19- و إن اجتمعت تصريحات علماء الأوبئة في التأكيد على أن اللقاحات تشكل تديراً وقائياً فعالاً لمكافحة انتقال الفيروس التاجي، والذي يمكن أن يسهل إنشاء العلاقة السببية؛ فإنه عند التعامل مع الأضرار غير القابلة للتجزئة مثل الأوبئة، هناك تحديات لا مفر منها في إسناد المسؤولية بموجب المبادئ التقليدية لأنه من الصعب تحديد من هو الفاعل المحدد الذي تسبب في الإجراء المحدد الذي أنتج بعد ذلك جانباً محدداً من الضرر الذي شهدناه في جائحة كورونا لا يمكن أبداً إدانة الشخص الاعتباري بموجب القانون العام بمبلغ لا يدين به (Conseil

d'Etat, Section, du 19 mars 1971, 79962, p).

يمكن أن يكون سبب الأضرار غير قابلة للتجزئة من قبل الحكومات بشكل فردي أو جماعي والقلق من أن شركات الأدوية قد تمكنت من التوقيع على بند للتنصل من مسؤوليتها في حالة حدوث مشاكل. وهو من غير المقبول، من أي وجهة نظر قانونية، أن يُعفى صانع اللقاح من أي مسؤولية وأن تفترض الدولة هذا الاحتمال، بالإضافة إلى الضرر الذي يلحق بصحة الأشخاص "المستفيدين" من اللقاح. بعبارة أخرى، قد نواجه تجارب بشرية.

ومع ذلك، فإن التوجهات التقليدية تحدد المسؤولية فقط على مستوى الدولة؛ والقاعدة العامة هي أن السلوك يعزى إلى الدولة عندما يرتكبها جهاز من أجهزة الحكومة أو عندما يتصرف شخص أو كيان كوكيل للدولة ويمارس عناصر السلطة الحكومية؛ ومع ذلك يمكن للدولة أن تكون مسؤولة أيضًا إلى حد فشلها في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الضرر، وفرض معيار العناية الواجب.

(Sirleaf , COVID-19 and Allocating Responsibility for Pandemics  
2020 )

على الرغم من كل النقاشات الفقهية السابقة، فإن السلطات و المصالح المؤهلة تتحمل مسؤولية خاصة في مكافحة انتشار وباء الفيروس التاجي بموجب قانون الصحة العامة رقم 11/18، يتخذ الاتحاد تدابير لحماية صحة السكان في ضوء الوباء الحالي، لا يمكن لأي عاقل أن ينكر الدور الراجح للدولة: إدارة مثل هذا الوضع ملك له، لأن الحفاظ على النظام الاجتماعي هو أحد مهامها السيادية الأساسية. لذلك يجب أن تتحمل المسؤولية.

(Grünenfelder , Les mesures prises par les pouvoirs publics pour  
contenir l'épidémie de coronavirus ne dégagent pas les particuliers  
de leur responsabilité2020)

حيث جاء في المادة 40 منه على أنه: " يتعين على المصالح الصحية المؤهلة القيام بالتلقيح الإجباري مجاناً لفائدة المواطنين المعنيين.

يحدد كيفيات تطبيق هذه المادة لا سيما رزنامة التلقيحات الإجبارية عن طريق التنظيم".

من المحتمل أن يستأنف مقدمو الرعاية، وموظفو القطاعات الصحية، وأيضًا جميع الأشخاص المعرضين، الذين هم على اتصال بالمرضى أو المرضى أنفسهم. يمكن زيادة الأضرار من جميع الأنواع. يفكر المرء هنا بشكل خاص بالأحكام المسبقة للمودة المرتبطة بوفاة شخص عزيز، والعجز الدائم، أو حتى ببساطة القلق من التعرض للمرض - ولكن من الضروري في هذه الحالة الأخيرة للعناصر التفصيلية. كان القاضي الإداري كريمًا إلى حد ما في السنوات الأخيرة، ويميل قانونه القضائي إلى توسيع الاعتراف برؤساء الضرر.

ومع ذلك، لا يمكن استبعاد أن القاضي الإداري لن يرى في حالة الخطورة المحتملة للمنتج لا تجعله معيّنًا بالضرورة، بالنسبة لمحكمة النقض، تشكل الآثار غير المرغوب فيها للمنتجات الصحية مخاطر يصعب القضاء عليها، وبالتالي لا يمكن تحميلها على الشركة المصنعة.

لذلك فقد طورت طريقة: المنافع / المخاطر. إنها مسألة مقارنة مزايا اللقاح بأثاره الضارة من أجل توصيف عيبه من عدمه.

فيما يتعلق بهذه الطريقة، أكدت محكمة النقض الفرنسية على سبيل المثال، حكمًا برفض مطالبة بالتعويض، بسبب "إثبات الطبيعة الإيجابية لنسبة الفوائد / المخاطر مثل استبعاد الارتباط بين التطعيم ووقوع مرض" (Cass, 29 mai 2013)، قيد آخر على توصيف خلل اللقاح هو الفاصل الزمني بين لحظة التطعيم وظهور المرض.

في حكم صدر مؤخرًا، تذكر محكمة النقض من حيث المصدر مؤخرًا، تذكر محكمة النقض من حيث المبدأ أن "حقيقة أن المختبر أضاف، في ديسمبر 1996، إلى عدد الآثار الجانبية غير المرغوب فيها المذكورة في نشرة هذا المنتج وقاموس فيدال، وإمكانية تفشي مرض التصلب المتعدد وكذلك التوقف، 1998، تشكل أسبابًا غير مناسبة لوصف عيب اللقاح المعني". (Cass, 4

juillet 2019)

وبالتالي، لن يكون اللقاح معيباً، ولن يتم تحميل مسؤولية الشركة المصنعة له إلا إذا كانت التحذيرات والمعلومات المتعلقة بخطورته المدرجة في نشرة العرض غير كافية وقت استخدامه.

وبالرجوع كذلك إلى قرار مجلس الدولة الجزائري حول نفس المسألة نجد أنه قرر "متى كان من المتفق عليه طبياً أن مصل التلقيح ضد مرض البوليووميبيليت هو منتج غير خالي من الخطر يمكن في حالات نادرة مقدرة عالمياً بنسبة واحد لكل مائة ألف إلى مليون تطعيم أن يتسبب في آثار جانبية تؤدي إلى الشلل؛ فإن الأضرار اللاحقة بالولد المصاب بالشلل على إثر تطعيمه بهذا المصل لا علاقة لها مع العمل التلقيحي نفسه وتعود لسبب خارجي عن المرفق مما يعفيه من أية مسؤولية".

بدأ عدم استخدام اللقاح سوى فقدان الفرصة في الحياة والنجاة، وفقدان فرصة للهروب من المرض (الاستدلال المتكرر في قراراته، منذ الضرر متعدد الأسباب).

### (Gauché] Covid-19] Pénurie de masques : une responsabilité pour faute de l'État – ؟ Libres propos par Anne2020)

هذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في مبلغ التعويض؛ العامل الآخر في تقليل التعويض هو الخطأ أو الضحية: حيث ينظر إلى مسألة هل تقبل الضحية هذا الخطر، ويقاس تقبل الضحية الخطر على سبيل المثال من خلال القبول التطوعي للقاح؟ هل تحملت مخاطر متهورة بعدم احترام إيماءات و التحذيرات المعينة؟ يشكل خطأ الضحية السبب الكلي أو الجزئي للضرر المطلوب التعويض عنه، مما سيجعل من الممكن تحديد أو استبعاد مشاركة مسؤولية الإدارة؛ نحن نفكر أيضاً في خطأ طرف ثالث يمكن تقديمه ضد الضحايا أمام القاضي الإداري، على سبيل المثال خطأ صاحب المشفى أو الطبيب في اللقاح؛ إذا لم تقلل هذه الفرضيات من خطأ الدولة بأي شكل من الأشكال، فيمكن تقليل مبلغ التعويض بشكل كبير. ولا يُستبعد أيضاً أنه في بعض الحالات، قد يأتي القاضي لقبول غياب التحيز أو العلاقة السببية، وبالتالي لا يمكن تحمل المسؤولية.

**(Gauché] Covid-19] Pénurie de masques : une responsabilité pour faute de l'État – ؟ Libres propos par Anne 2020)**

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن السلطة الوحيدة للقاضي في سياق المسؤولية الإدارية هي أن يأمر الإدارة / الدولة بدفع تعويض نقدي، وهذا في عدة سنوات من إجتهاداته القضائية في نهاية المطاف ستكون ميزانية الدولة مرهقة بشكل كبير، لأن العقوبات المالية تؤثر على ميزانية الدولة؛ وهو ما جعل بعض الحكومات تفتح حساباً بنكياً وأخر بردياً للتبرع في إطار التضامن الاجتماعي. (الجزائر - تم فتح حسابات بنكية مخصصة للمواطنين الراغبين في تقديم التبرعات، وذلك في إطار مكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، حسبما علم يوم الثلاثاء من وزارة الاتصال.)

مثال آخر أرسل وزير العمل والحسابات العامة الفرنسي، جيرالد دارمانين، في نهاية مارس / آذار للإعلان عن "دعوة للتضامن الوطني". وهذا من خلال منصة التبرع، مساعدة الدولة في مكافحتها للوباء، ولا سيما من خلال دعم الشركات التي تواجه صعوبات.

**( ROUSSEAU X ,Négligences, mensonges et désinvolture : les fautes du gouvernement dans la gestion de la crise 2020 )**

ولا ينبغي أن يتوقع أن يُحكم على الوزراء بدفع المبالغ أو أن تأمر الدولة باتخاذ إجراءات لإتاحة الأقنعة للأفراد.

إن إدانة الدولة بسبب سلوك مشروع لا يستوجب المسؤولية حتماً؛ ولكن سيكون له في الأساس ميزة رمزية لمقدمي الطلبات - الاعتراف بوضعهم كضحية - ووصم الدولة - من خلال إدانتها بارتكابها خطأ؛ لم يرتكب، لا يمكن للدولة أن تلعب دور المؤمن الشامل للسكان، من حيث المبدأ، ليس من الضروري أن تحل محل شركات التأمين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تدخل السلطات العامة لفرض أنظمة خاصة على الفاعلين الخاصين من أجل ضمان قدر أكبر من التنشئة الاجتماعية للمخاطر له حدوده. ومن الأمثلة على ذلك الأزمة التي ظهرت في مجال التأمين الطبي.



من القيود الأخرى على التنشئة الاجتماعية للمخاطر، استبدال مفهوم المخاطرة بمفهوم الخطأ يزيد من خطر عدم التمكين، فيما يتعلق على وجه الخصوص بمسؤولية السلطات العامة، فإن أحد الأهداف الأساسية للمسؤولية عن الخطأ، وهو عقوبة الخطأ الإداري، ينطوي على خطر الاختفاء إذا اتسع نطاق المسؤولية الصارمة بشكل غير متناسب.

يبقى أن الوزن المالي للمخاطر يمكن أن يكون كبيراً في حالة وجود مخاطر ذات خطورة أو نطاق غير عادي، والتي يمكن أن تبرر، في كثير من الأحيان في حالات الطوارئ، اللجوء إلى آليات التعويض نفسها بشكل استثنائي.

وبلغت الخسائر الناجمة عن هجمات 11 سبتمبر 2001 والمؤمن عليه 32.5 مليار دولار. قدرت تكلفة رعاية ضحايا الأسبستوس في عام 2003 بما يتراوح بين 26.8 و 37.2 مليار يورو على مدى العشرين سنة القادمة. تسببت الأعاصير التي ضربت السواحل الجنوبية الشرقية للولايات المتحدة في أغسطس وسبتمبر 2004 في أضرار بلغت 20.5 مليار دولار عن الخسائر المؤمن عليها.

يدعو التقرير إلى التنشئة الاجتماعية المنطقية للمخاطر، وتمثل الصعوبة في إيجاد توازن عادل بين ما يقع ضمن الادخار الفردي والسوق التقليدي للتأمين أو تضامن واسع إلى حد ما يؤدي إلى التنشئة الاجتماعية من المخاطر. تحتفظ آليات التأمين التقليدية بدورها الأساسي، ولكن على العكس من ذلك، لا يمكن لشركات التأمين استبدال بعض آليات التضامن الموسعة.

ويذهب الكتاب الفرنسي الكبير، Anne Jacquemet – Gauché إلى أنه نود أن يكون للإدانة أيضا فضائل تعليمية بموجب الشروط التي سيتم تشجيع الدولة على أن تتعلم في المستقبل دروس الأزمة الصحية الحالية، لكننا نشك في أن مثل هذا الإجراء يكفي لتمزيق قناع الإهمال الدولية.

( Gauché ] Covid-19] Pénurie de masques : une responsabilité pour faute de l'État – ؟ Libres propos par Anne2020 )

لكنه حسب وجهة نظري المتواضعة سيضع نظام المسؤولية عن الأوبئة في تماسك.

#### 4. العلاقة السببية بين التطعيم وضراره (إصابته)

يمكن أن تؤدي العلاقة السببية بين التطعيم وضراره إلى مناقشات ساخنة، إن مجال التطعيم هو أصل الكثير من السوابق القضائية، حتى لو كان يتعلق بشكل أساسي بإستجواب الشركات المصنعة لهذه المنتجات. في حين يمكن الترحيب بمثل هذا القرار فيما يتعلق بعدم اليقين القانوني الحالي فيما يتعلق بنظام المسؤولية عن المنتجات المعيبة، تظهر التجارب السابقة أن آلية التطعيم يمكن للمرء أن يتخيل أن دعوى المسؤولية من قبل الضحية يمكن، بالنظر إلى تعقيد المناقشات والشكوك المتعلقة بنجاحها، أن تستمر لسنوات. لهذا السبب لهذا السبب فضلت الحكومة توقع هذه الصعوبات من خلال اعتبار أن ONIAM ستكون مؤهلة لتعويض ضحايا اللقاح ضد Covid-19.

حول الإسناد إلى تلقيح الأمراض التي طورها المرضى لاحقاً تم استدعاء العديد من الخبراء، ومن الصعب على القضاة إبداء رأيهم عندما يكون هناك نقاش علي حول الموضوع.

في حالات عدم وجود إجماع علي، وافقت محكمة العدل الأوروبية على أنه يجوز للضحية تقديم دليل على العلاقة السببية على أساس افتراضات جادة ومحددة ومتسقة تُترك لتقدير حكم المحكمة بشأن الأسس الموضوعية للقضية. تبنت المحاكم الفرنسية حكماً مسبباً مشابهاً مفاده أن العلاقة السببية بين الإصابة ومنهج صحي (في هذه الحالات بالذات، اللقاح ضد التهاب الكبد B يمكن إثباتها بافتراضات خطيرة ومحددة ومتسقة. (Dupon و Gromb، 2009) متى يكون الافتراض "جاءاً ودقيقاً ومتسقاً"؟

وهذا يندرج ضمن التقدير السيادي لقضاة المحاكمة بالمعنى المقصود في المادة 1382 من القانون المدني الفرنسي من خلال أسلوب حزمة القرائن فقط للمحكمة فرساي الاستئناف اعترف بوجود القرائن "خطيرة ودقيقة ومنسجم"، مما يجعل من الممكن "نستنتج أن هناك علاقة سببية. وتشمل هذه المؤشرات على سبيل المثال: التقارب الزمني بين التطعيم وبداية المرض؛

• عدم وجود تاريخ شخصي أو عائلي للمرض؛

• عدد ضحايا المرض بعد التطعيم.

في هذا الزخم المواتي للضحايا، قامت محكمة النقض، على سبيل المثال، بتوجيه اللوم إلى قضاة المحاكمة الذين طردوا الضحية من خلال طلب إثبات علمي معين للعلاقة السببية. لكن الغرفة المدنية الثانية لمحكمة النقض ترفض وجود هذه العلاقة السببية في الواقع، لقد أتاحت لها بالفعل الفرصة للحكم على أن "التاريخ الدقيق للمظاهر الأولى للمرض لم يتم تحديده... لذلك كان من المستحيل تحديد ما إذا كان يجب ربط المرض بالتطعيم ضد التهاب الكبد" ( Dupon و Gromb، 2009) اعتبرت محكمة الاستئناف، (...)، في إطار ممارسة سلطتها السيادية في تقدير قيمة ونطاق الأدلة المقدمة إليها، أن التوافق بين التطعيم وظهور المرض مثل إن عدم وجود تاريخ عصبي شخصي وعائلي، مجتمعة أو منعزلة، لا يشكل مثل هذه الافتراضات التي تسمح بوجود علاقة سببية بين اللقاحات المعطاة والمرض.

في الحالات التي يكون فيها الشخص الملقح قد أصيب بمضاعفات خطيرة بينما لم يرتكب أي خطأ لا يزال بإمكانه طلب تعويض عن الضرر الذي لحق به. كما يجب على الضحية إثبات وجود علاقة سببية بين التطعيم و الضرر الذي يسعى للحصول على التعويض عنه.

يميز القانون التطعيمات الإجبارية عن تلك التي قد تكون اختيارية؛ في الحالة الأولى، يجب تقديم تعويض كامل عن الضرر من قبل المكتب الوطني للتعويض عن الحوادث الطبية، بموجب "التضامن الوطني"، ولكن في جميع الأحوال يؤكد أستاذ القانون أن "الصانع يجب أن يظل مسؤولاً في حالة حدوث خلل في اللقاح". بعبارة أخرى، "التنازل الاستثنائي" عن مسؤولية المختبرات الصيدلانية لن يكون قابلاً للطعن أمام الضحايا في حالة فشل اللقاح.

ومع ذلك، يبقى على الضحايا المحتملين إثبات العلاقة السببية بين التطعيم والأضرار التي لحقت بهم. ومع ذلك، يلتقي هنا الفقه الإداري والقضاء. أصبح نظام المحكمة الإدارية لمارسييليا والتي رفضتها هذه المحكمة بموجب

حكم بتاريخ 27 ديسمبر 2007: أن الرفقاء ب... يستأنفون بالنقض الحكم الصادر في 14 ديسمبر 2010 والذي رفضت بموجبه محكمة الاستئناف الإدارية في مرسيليا استئنافهم ضد هذا الحكم؛ التعويض التلقائي لحالات الخطر العلاجي والذي يتضمن مسؤولية المهنيين الصحيين أكثر إلحاحًا من أجل الوصول إلى حل قانوني مقبول للضحايا، بالطبع، تبدو مطالبات التعويض مشروعة، لكن يبدو أنه من غير المبرر تحميل المختبرات المسؤولة في حالة التطعيمات الإجبارية، لأن الدولة هي التي تلتزم بالتطعيم وغالبًا ما تكون عاجلة كما هي.

نشاهد حاليًا لوباء الانفلونزا. يتبع هذا الحكم منطق محكمة استئناف فرساي، التي حملت الشركة المصنعة لقاحات التهاب الكبد B المسؤولة على أساس افتراض المسؤولية.

بموجب هذا الحكم، فإنه يقدم نظام المسؤولية المفترضة للإدارة فيما يتعلق بالتطعيم الإجباري، يمكن لهذه الأخيرة أن تُعفي مسؤوليتها من خلال إظهار أنها لم ترتكب أي خطأ، ومع ذلك حتى مع هذا التغيير، لا يزال هناك العديد من الحالات التي لا يتحمل فيها القاضي أي مسؤولية.

من أجل وضع حد لهذه المواقف من عدم المسؤولية عن الأضرار المتعلقة مباشرة بالتطعيم الإجباري، تدخل المشرع من خلال إنشاء نظام تعويض محدد - مخطط تعويض محدد تم وضعه بموجب القانون الصادر في 1 يوليو 1964 مع قانون 1 يوليو 1964، تتحمل الدولة التعويض عن الضرر المنسوب مباشرة إلى التطعيم الإجباري.

في حكم آخر بتاريخ 25 يوليو 2013 ( مجلس الدولة، 25 يوليو 2013، رقم 34777، حرم يانا، جاء مجلس الدولة الفرنسي لحل هذه الصعوبة.

وفقا لمجلس الدولة: "في حالة وجود لقاح يجمع بين التكافؤ الإجباري والتكافؤ الاختياري، لا يمكن استبعاد مسؤولية الدولة إلا إذا ثبت أن الاضطرابات تعزى حصريًا إلى تكافؤ اختياري وإذا لم يكن هذا التكافؤ لا ترتبط بشكل منهجي بالتكافؤ الإجباري في اللقاحات المتاحة." بالنظر إلى أنه يتبين من

المستندات الواردة في الملف المقدم إلى قضاة المحكمة أن الطفلة صوفي بي...، البالغة من العمر 5 أشهر آنذاك، تلقت في 18 سبتمبر 1989 حقنة من لقاح تتراكوك مكونة من أربعة تكافؤات، ثلاثة منها مطابقة التكافؤ الإجمالي؛ أنه بعد هذا التطعيم، ظهرت عليها تشنجات وكذلك شلل نصفي الأيسر وظلت تعاني من إعاقة جزئية دائمة بنسبة 85٪: أن والديه، السيد والسيدة ب...، يطالبان الدولة بمسؤولية الأضرار الناجمة عن التطعيمات الإلزامية؛ رفض طلبهم السابق للحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم بالنظر إلى أنه بموجب الفقرة الأولى من المادة 9-3111 L. من قانون الصحة العامة، في صيغتها المنطبقة آنذاك: "دون المساس بالإجراءات التي يمكن ممارستها وفقاً للقانون العام، التعويض عن الضرر المنسوب مباشرة إلى التطعيم الإلزامي التي تتم في ظل الشروط المذكورة في هذا الفصل تتحملها الدولة"؛ أن الأمر متروك للقضاة لتحديد، في ضوء العناصر التي قدمها مقدمو الطلبات، ما إذا كانت هناك مجموعة من العناصر مثل تحديد أو افتراض أصل اللقاح للضرر؛ أنه، في حالة وجود لقاح يجمع بين التكافؤ الإجمالي والاختياري، لا يمكن استبعاد مسؤولية الدولة إلا إذا بالنظر إلى أنه تجنباً لمسؤولية الدولة، لاحظ قضاة المحكمة أن التحقيق نتج عن التحقيق، ولا سيما من الآراء الطبية المختلفة التي أضيفت إلى الملف المقدم إليهم، والتي تشير إلى وجود صلة سببية مباشرة بين ظهور الاضطرابات التي تتأثر بها صوفي ب... و التكافؤات الثلاثة الإلزامية للقاح تتراكوك الذي تم إعطاؤه لها؛ أنه يترتب على ما قيل أعلاه أنه بناءً على هذا السبب الوحيد، ارتكبت المحكمة خطأً قانونياً؛ أنه على النحو التالي، دون أن يكون من الضروري فحص وسائل الاستئناف الأخرى، تم تأسيس الرفاق ب... لطلب إلغاء الحكم قيد الاستئناف". (État, 5ème et 4ème Conseil d)

وبالتالي، عندما يتم حقن التكافؤ الإجمالي والاختياري في إطار لقاح واحد، لا يمكن استبعاد مسؤولية الدولة إلا إذا ثبت أن الاضطرابات التي يعاني منها المريض تُعزى حصرياً إلى تكافؤ واحد. اختيارية لم تكن مرتبطة بشكل منهجي

بالتكافؤات الإلزامية.

فبالنسبة للتطعيم غير الإلزامي، ينص القانون الفرنسي على أن التعويض يجب أن يدفع من قبل الشخص / الكيان المسؤول عن الضرر وعلى وجه الخصوص:

- الممارس عندما يكون مسؤولاً عن الخطأ في أداء التطعيم؛ و/ أو
- الصيدلي / الموزع إذا ارتكب خطأ؛ و/ أو
- الشركة المصنعة أو منتج اللقاح؛ و/ أو
- وكالة الأمن الوطني للطب (ANSM) إذا فشلت ANSM في الامتثال لالتزامها بضمان سلامة الأدوية المسوقة (انظر المادة 2-5322 L من الرعاية الصحية الأولية الفرنسية).

من الممكن توزيع المسؤولية بين اثنين أو أكثر من هذه الجهات. سيتعين على المريض بعد ذلك أن يثبت، إما أن المنتج المحقون كان معيَّباً مسائل المسؤولية المرتبطة بمنتج صحي معيب. يعتبر المنتج على هذا النحو عندما لا يوفر السلامة التي قد يتوقعها المرء بشكل شرعي، أي أنه يشكل خطراً تفوق شدته وتواتره الفوائد المتوقعة (قال العيب جوهري) تساهم المعلومات الضعيفة عن المخاطر التي يمثلها المنتج الصحي أيضاً في حدوث عيب فيه (يُطلق عليه لاحقاً اسم خارجي). ثم يجب أن تكون هناك إصابة، والتي لن تحدث مع رد فعل عابر غير سار أو حكة في موقع الحقن. أخيراً، يجب أن تكون هناك علاقة سببية بين الإصابة و اللقاح سابقة. مبدأ مسؤولية المنتج الأولية، حتى بدون أي خطأ من جانبه. لذلك، يجب البحث عن مسؤولية المختبرات كأولوية.

ممکن هنا أيضاً البحث عن المسؤولية المشتركة بإشراك مسؤولية الدولة جنباً إلى جنب مع مسؤولية المختبرات. يختلف النظام اعتماداً على ما إذا كان التطعيم إلزامياً أم لا، حيث يتم تحديد أنه، في الوقت الحالي، لا يحتوي مشروع القانون الحكومي الذي ينشئ نظاماً مستداماً لإدارة الطوارئ الصحية على أي التزام بالتطعيم.

أو أنه حدث خطأ أثناء الحقن (خطأ في تنظيم الخدمة أو خطأ في إنتاج

اللقاح نفسه)، أو أن هناك خرقاً لـ تم الالتزام بالإبلاغ فيما يتعلق بالتطعيم تتحمل الدولة و المؤسسة الاستشفائية المسؤولية الكاملة عن موظفي الرعاية الطبية فالرعاية الطبية تولد التزاماً بالوسائل، مما يعني أن مقدمي الخدمات الصحية ليسوا مسؤولين عن مخاطر نشاطهم المهني، ما لم يتصرفوا مع الذنب أو النية في ممارسة أعمال الوقاية أو التشخيص أو العلاج.

والسبب وراء كل هذا هو أنه على الرغم من أن تقديم خدمة صحية يمكن أن يكون نشاطاً خطيراً؛ على عكس التطعيمات الإلزامية، فإن مسؤولية المهنيين و /أو المؤسسات الصحية ليست مسؤولية كاملة.

لذلك من الضروري تقديم دليل على وجود خطأ أو عيب في المنتج الصحي المحقون في معظم الحالات، ستكون خبرة الطب الشرعي ضرورية.

### 5. خاتمة

شهد عصر الأوبئة ولادة جديدة لمسؤولية الدولة للوقاية من الأوبئة ومكافحتها، مكن التشكيك في مسؤولية الدولة بسبب أوجه القصور أو القصور في عملها من حيث الوقاية من المخاطر؛ وقد قبل القاضي الإداري، كما رأينا، الفشل الذريع للدولة لعدم اتخاذ التدابير المناسبة في الوقت المناسب للحد من مخاطر التلوث بفيروس نقص المناعة البشرية عن طريق نقل الدم. يدعو الضرر الناجم عن غبار الأسبستوس إلى التشكيك في مسؤولية الدولة لسببين: كصاحب عمل ومراقب للدولة.

ومن ثم فإن منطق التضامن الوطني الذي تنظمه الدولة يطبق منطق مسؤولية السلطات العامة في منع المخاطر الكبرى

إلى جانب الوقاية، يثير المبدأ الوقائي مشكلة المخاطر غير المؤكدة، وبالتالي مشكلة الحلول التقنية والأخلاقية التي يجب تحديدها فيما يتعلق بالأنشطة التي لا يمكن قياس نتائجها الفورية أو المستقبلية؛ وهي تجربة لقاح جديد لكوفيد-19- إذا كانت المخاطر التي لم يتم إثباتها غالباً ما تكون ناجمة عن جهات فاعلة خاصة (شركات الأدوية)، يميل المبدأ التحوطي إلى أن يُفسر على أنه يثقل كاهل السلطات العامة فقط، وهو ما يسير في اتجاه توسيع نطاق مسؤولية الأخير. إنها

ترجمة بحث عن مسؤولية أكبر لصانعي القرار.

أثار هذا المبدأ، الذي من المتوقع أن يحظى بتكريس دستوري، جدلاً. هذه ليست بسبب المبدأ نفسه بقدر ما هي بسبب الفجوات الكبيرة التي ظهرت بين تصريحاته المعقولة والمفاهيم المتطرفة التي قد تكون سادت في أذهان مؤيديه أو منتقديه. وفقاً للمفهوم المتطرف، سيكون المبدأ هو قاعدة الامتناع عن التصويت حتى يتم تقديم دليل على عدم وجود خطر. لا يمكن الدفاع عنه من الناحية النظرية كما هو الحال في الممارسة، فإنه يؤدي إلى التخلي عن المزايا المحتملة للتقدم التكنولوجي، كما هو مدان مسبقاً. وفقاً لمفهوم الحد الأدنى، الذي يرقى إلى إنكار أي مجال جديد للمبدأ، فإن الخطر المحتمل فقط، والذي من شأنه أن يتسبب في أضرار جسيمة، هو الذي سيطلقه.

يمكن فقط للتصور الوسيط أن يؤدي إلى نهج معقول وتوافقي لمبدأ التحوط. نظراً لتصوره كمبدأ للعمل بدلاً من التمعس أو الامتناع عن التصويت، يجب أن يُترجم إلى مطلب للنظر المبكر في المخاطر المحتملة. يجب أن يستند هذا المطلب بحد ذاته إلى التناسب، في التحليل وفقاً للمخاطر، والفوائد التي يجب مصادرتها ومستوى الحماية المطلوب السعي إليه، كما هو الحال في ترتيب التدابير الواجب اتخاذها: إجراءات التنبيه، الرصد والخبرة والمعلومات والتدابير المؤقتة والوقائية... يمكن اعتبار التعريف المعتمد في مسودة الميثاق البيئي كمبدأ عمل موجه نحو تقييم وتحسين المعرفة بما في ذلك تتمثل إحدى المساهمات الرئيسية في توجيه سلوك الإدارة من خلال تعزيز الخبرة والشفافية والترقب. تتضمن الطبيعة المؤقتة للتدابير التي يمكن اتخاذها حركة ذهاباً وإياباً بين التدابير المسموح بها والتدابير الوقائية، والتي تهدف فقط إلى منح نفسها الوقت اللازم لاكتساب المعرفة ويجب اعتبارها قابلة للعكس. يجب أن تكون التدابير المتخذة متناسبة مع المخاطر المحتملة المراد تقليلها وخطورة الضرر المخشى. ذهاباً وإياباً بين الإجراءات المتساهلة والتدابير التحفظية، والتي تهدف فقط إلى منح المرء الوقت اللازم لاكتساب المعرفة ويجب اعتباره قابلاً للعكس. يجب أن تكون التدابير المتخذة متناسبة مع المخاطر المحتملة المراد تقليلها



وخطورة الضرر المخشى. ذهابًا وإيابًا بين الإجراءات المتساهلة والتدابير التحفظية، والتي تهدف فقط إلى منح المرء الوقت اللازم لاكتساب المعرفة ويجب اعتباره قابلاً للعكس. يجب أن تكون التدابير المتخذة متناسبة مع المخاطر المحتملة المراد تقليلها وخطورة الضرر المخشى.

ومع ذلك، لا تزال هناك مخاوف وشكوك بشأن نطاق الالتزامات الناشئة عن المبدأ التحوطي ونطاقه. سيكون الأمر متروكًا للقاضي، عند النظر إليه، لتفسير تعريف الالتزامات الإيجابية المنصوص عليها في المادة 5 من الميثاق البيئي. ليس هناك شك في أنه إذا ثبت أن الدولة مذنبية فيما يتعلق بإعلان السيطرة و اختبارات الفحص و بالأقنعة الواقية، فإن الفترة التي سيتم فيها اعتبار الخطأ مميزًا ستشهد على مراعاة الظروف الواقعية التي يكون فيها عمل سجلت الدولة لفهم الطريقة التي يسير بها مجلس الدولة، فإن أوجه القصور السابقة في الشؤون الصحية هي مرجع ثمين لاستخلاص الدروس والعبر في جائحة كورونا - كوفيد-19؛ على سبيل المثال بالنسبة لسابقة الدم الملوث، كانت الحالات الأولى معروفة في عام 1981، وحقيقة أن الدم كان ناقلًا للتلوث تم إثباته من قبل المجتمع العلمي في نوفمبر 1983، في حين أن كفاءة عملية تسخين الدم كانت معروفة من قبل المجتمع عالم في أكتوبر 1984 ومع ذلك، لم يقبل مجلس الدولة خطأ الدولة حتى 22 نوفمبر 1984، وهو التاريخ الذي تم فيه تسجيل الحقائق في تقرير من قبل أحد علماء الأوبئة للإدارة الصحة العامة (CE Ass.)، April 9، 1993، (n° 138653).

تغير مفهوم المخاطر المقبولة على الرغم من أن الأمان اليومي غالبًا ما يكون أكبر من ذي قبل. يتزايد الشعور بأن أي ضرر يمكن وينبغي أن ينسب إلى شخص خاص أو عام وأنه ينبغي، سواء كان الأمر كذلك أم لا، أن يؤدي إلى الحق في التعويض. يتجلى إدراك المخاطر من خلال التغطية الإعلامية للكوارث الكبرى (سيفيسو، تشيرنوبيل، أسباير زون، وما إلى ذلك) والخوف، في مواجهة تسارع التقدم العلمي والتقني، من التهديدات للصحة والبيئة، على وجه الخصوص، الناتجة عن النشاط البشري. لكن الكوارث الطبيعية والعوامل المعدية تسببت

ولا تزال تتسبب في المزيد من الخسائر والأضرار التي لا نهاية لها من جميع الكوارث التكنولوجية. ويشهد على ذلك عدد ضحايا الزلازل الأخيرة في جنوب وجنوب شرق آسيا.

### النتائج التالية :

1. مع كل المخاطر التي ينطوي عليها التنبؤ، يبدو من الصعب على القاضي الإداري الموافقة على الاعتراف بخطورة اللقاح حتى قبل بدء العثور على اللقاح الفعلي لفيروس كورونا؛ وهو بذلك يتدخل بشكل مفرط في القرارات السياسية، بالطريقة التي يحدد بها الحكام السياسات العامة؛ أي نكون أمام نظرية أعمال السياسية فالخطأ المنسوب إلى الإجابة عن سؤال: ما هي المخزونات الاستراتيجية التي يتعين القيام بها لمواجهة خطر الكوارث الصحية أو البيئية أو الطبيعية؟ هذا السؤال قد يتم التهرب منه باعتباره سياسي بشكل بارز؛ كما يتضح على وجه الخصوص من أولوية اعتبارات الميزانية بعد عام 2011 فيما يتعلق بإدارة مخزون الأدوية؛ وليس من حق القاضي الإداري الإجابة عليه.

2. فشلت الحكومات في تزويد الناس بالمستويات الأساسية للصحة والصرف الصحي، كما هو الحال في جائحة كورونا؛ إن المعلومات الموضوعية الدقيقة والمتوازنة قدر الإمكان أمر حيوي كوسيلة لإعطاء الجمهور خياراً ربما يكون أفضل مثال مضاد هنا هو الصين؛ إيطاليا، ألمانيا؛ وإسبانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، حيث اتخذت الدول تدابير فعالة لتجنب رد الفعل العام العدائي الذي حدث قبل ربع قرن؛ لا أحد يستطيع أن يقول ما هي الأوبئة والعدوى الجديدة التي قد تنشأ في المستقبل .

3. تختلف المسؤولية الإدارية للدولة عن إدارة الأزمات الصحية في حال جائحة فيروس كورونا- كوفيد19- من دولة إلى أخرى؛ وتعتمد بشكل أساسي على التواصل والسياسة التي تتبعها السلطات؛ إن تحديد المجموعات وتحليل عوامل انتشار الفيروس في المجتمع وقدرات هيكل المستشفيات والإطار القانوني والقضايا الاقتصادية كلها متغيرات، وأحياناً مختلفة، والتي وجهت سياسة إدارة الأزمات الحكومة المركزية والسلطات المحلية. لذلك نلاحظ تدخل منطوق الصحة

العامة في النظام السياسي والاقتصادي والقانوني؛ مما يخلق مساحة من المواجهة التي تؤدي إلى تنازلات جديدة والتي تؤدي إلى حالة الطوارئ الصحية.

4. إن تردد بعض الحكومات في الدول مقارنةً بالإجراءات التي اتخذتها عدة دول لإجراء اختبار شامل و/ أو فرض احتواء إجباري، فإن إدارة الأزمات تثير عدة أسئلة هل التنظيم الجيد لمؤسسات الصحة العامة وإجراءات إدارة الأزمات الصحية وإجراءات الوقاية تفسر قرار عدم اللجوء إلى اختبارات الفحص واسعة النطاق، أو أن هذا القرار سيخضع لقبود قانونية وصحية؟ إذا كان التقدم البطيء في عدد الحالات حتى منتصف مارس لا يزال يغذي بعض التفسيرات التبسيطية القائمة على خطأ الدولة، فإن التسارع الأخير للحالات يسيء إلى عامل الاستعداد، ويتساءل عن دور المسؤولية الإدارية إقامة مثل هذا النظام محتواه التحريضي. إذا فشلت التدابير القائمة على التطوع، فإن السؤال الذي يطرح نفسه إذا كان يمكن أن تتطور المسؤولية الإدارية نحو نموذج معياري أكثر قسرية؟ أم ستنجح مجلس الدولة والقضاء الإداري عموماً في تخيل طريقة أخرى للاستجابة للأزمة الصحية؛ ولا سيما إجابة لا تضحي - أو التي تضحي أقل - بالموازنة العامة للدولة من خلال التعويضات الضخمة (القوة القاهرة).

#### 6. قائمة المراجع والتوثيقات:

1. Cass 4 ) .juillet 2019 .(civ. 1, n. 16.809-18 °
2. DE LA GUADELOUPE N 2000295°TRIBUNAL ADMINISTR2) .à .(20TRIBUNAL ADMINISTRATIF DE LA GUADELOUPE N 2000295°Syndicat UGTG M. Sabroux Juge des référés Ordonnance du 27 mars 2020, <https://www.dalloz-actualite.fr/sites/dalloz-actualite.fr/files/resources/2020/03/2000295.pdf>.
3. Delphine Provence 30) .mars, 2020 .(COVID-19 ET CHLOROQUINE : LE PATIENT INFECTÉ PEUT-IL CHOISIR SON TRAITEMENT ؟ *Village de la Justice*.
4. Delphine Provence 30) .mars, 2020 .(COVID-19 ET CHLOROQUINE : LE PATIENT INFECTÉ PEUT-IL CHOISIR SON TRAITEMENT ؟ *Village de la Justice*.
5. Pierre Tifine .(2013) .Conditions d'engagement de la responsabilité de l'administration .*Revue générale du droit* .Tome 1 / Tome 2 .numéro 4760.

6. Pierre Tifine. (بلا تاريخ). Conditions d'engagement de la responsabilité de l'administration. *Revue générale du droit*.
7. SMAER et autres, n 439726 °CE, Juge des Réf.(2020).
8. Tribunal administratif de Guadeloupe, 28 mars 20 n .2000295 °Syndicat UGTG.(بلا تاريخ).
9. AGNÈS ROUSSEAU ( 7 AVRIL .(2020 ، Négligences, mensonges et désinvolture : les fautes du gouvernement dans la gestion de la crise .*bastamag*.
10. AGNÈS ROUSSEAU ( 7 AVRIL .(2020 ، Négligences, mensonges et désinvolture : les fautes du gouvernement dans la gestion de la crise .*bastamag*.
11. Bénédicte Demmer و Constance Maria ( 03 mars .(2021 ، Hydroxychloroquine et Covid-19 : l'OMS la déconseille comme traitement préventif .*doctissimo*.
12. Bénédicte Demmer و Constance Maria ( 03 mars, 2021 .( Hydroxychloroquine et Covid-19 : l'OMS la déconseille comme traitement préventif .*Doctissimo*.
13. Cass 29 ) .mai 2013 1 ..(re civ ; n .20.903-12 °
14. CE 9 ) .décembre 2009 .(Mme Beau, n .308914 ٩nédit.
15. CE 10 ) .octobre 2005 .(M. et Mme Grosjean, n .254284 ٩nédit.
16. CE, Juge des Réf SMAER et autres, n.(2020) .439726 °
17. CE, Juge des Réf., SMAER et autres, n.(2020) .439726 °
18. complétant le décret n 293-2020 °du 23 mars 2020 prescrivant les mesures générales nécessaires pour faire face à l'épidémie de Décrets n 314-2020 °et n ° 337-2020des 25 et 26 mars 2020 Décrets n 314-2020 °et n 337-2020 °des 25 et 26 mars 2020 .(2020) .*Décrets n 314-2020 °et n 337-2020 °des 25 et 26 mars 2020, complétant le décret n 293-2020 °du 23 mars 2020 prescrivant les mesures générales nécessaires pour faire face à l'épidémie de covid-19 dans le cadre de l'état d'urgence sanitaire complété par le*.
19. Conseil d'État, 5ème et 4ème .(بلا تاريخ). *sous-sections réunies, 25/07/2013, 347777*.
20. Conseil d'Etat, Section, du 19 mars 1971, 79962, p .(بلا تاريخ) .  
<https://www.doctrine.fr/d/CE/1971/CEW:FR:CESJS:1971:79962.19710319>.
21. Décrets n 314-2020 °et n 337-2020 °des 25 et 26 ma.(2020) .
22. Edwige Belliard .(2007) .Droit, risques et responsabilité .*Dans Quelles perspectives pour la recherche juridique* 243 صفحة ، ؟ à.245

23. Isabelle Bril .(2013) .Gestion des risques et responsabilité médicale dans les établissements publics de santé .*Dans Revue française d'administration publique* صفحة 611 à.623
24. Isabelle Bril .(2013 ) .Gestion des risques et responsabilité médicale dans les établissements publics de santé .*Dans Revue française d'administration publique* صفحة 611 à.623
25. Jacquemet Gauché] (بلا تاريخ). Covid-19] Pénurie de masques : une responsabilité pour faute de l'État. *tendancedroit* .n.370 صفحة 13°
26. Jacquemet Gauché 30]. Mars, 2020]. (Covid-19] Pénurie de masques : une responsabilité pour faute de l'État – 5 Libres propos par Anne .*tendance droit* . صفحة 370
27. Juge des Réf CE .(2020) .*CE, Juge des Réf., SMAER et autres, n.439726* °
28. Juge des Réf., SMAER et autres, n 439726 °CE.(2020) .
29. Le Conseil d'Etat 30) .novembre 2004 .(*Responsabilité et socialisation du risque - Rapport public 2005* .<https://www.conseil-etat.fr/ressources/etudes-publications/rapports-etudes/etudes-annuelles/responsabilite-et-socialisation-du-risque-rapport-public-2005> .
30. Loi n 643-64°du 1 juillet 1964 RELATIVE A LA VACCINATION ANTIPOLIOMYELITIQUE OBLIGATOIRE ET A LA REPRESSION DES INFRACTIONS A CERTAINES DISPOSITIONS DU CODE DE LA SANTE PUBLIQUE.(بلا تاريخ) .
31. Marie Pierre و Camproux Duffrène .(2005) .*Les risques technologiques La loi du 30 juillet 2003* (الإصدار 6-266-86820-2-978) Presses Universitaires de Strasbourg - P.U.S(المحرر) .
32. Matiangai Sirleaf 31 ) .MARCH .( 2020 . COVID-19 and Allocating Responsibility for Pandemics) .US Trisha Klan | U. Pittsburgh School of Law ، (المحرر)*Jurist* .

.16.809-18 °civ. 1, n .(juillet 2019 4) .Cass

(20à2) .TRIBUNAL ADMINISTRATIF DE LA GUADELOUPE N

Syndicat UGTG 2000295°TRIBUNAL ADMINISTRATIF DE LA GUADELOUPE N

M. Sabroux Juge des référés Ordonnance du 27 mars 2020,

[https://www.dalloz-actualite.fr/sites/dalloz-](https://www.dalloz-actualite.fr/sites/dalloz-actualite.fr/files/resources/2020/03/2000295.pdf)

[actualite.fr/files/resources/2020/03/2000295.pdf](https://www.dalloz-actualite.fr/files/resources/2020/03/2000295.pdf)

- COVID-19 ET CHLOROQUINE : LE PATIENT .(mars, 2020 30) .Provence Delphine  
*. Village de la Justice* ؟ PEUT-IL CHOISIR SON TRAITEMENT INFECTÉ
- COVID-19 ET CHLOROQUINE : LE PATIENT .(mars, 2020 30) .Provence Delphine  
*. Village de la Justice* ؟ PEUT-IL CHOISIR SON TRAITEMENT INFECTÉ
- .administration' de l'engagement de la responsabilité' Conditions d .(2013) .Tifine Pierre  
 .numéro 4760 *صفحة* . Tome 1 / Tome 2 .*Revue générale du droit*
- .administration' de l'engagement de la responsabilité' Conditions d .(بلا تاريخ) .Tifine Pierre  
*.Revue générale du droit*
- .(2020) .CE, Juge des Réf 439726 °SMAER et autres, n  
 بلا) .Syndicat UGTG , 2000295 °n Tribunal administratif de Guadeloupe, 28 mars 20 .  
 تاريخ).
- Négligences, mensonges et désinvolture : les .(2020 , AVRIL 7) .ROUSSEAU AGNÈS  
*. bastamag* .fautes du gouvernement dans la gestion de la crise
- Négligences, mensonges et désinvolture : les .(2020 , AVRIL 7) .ROUSSEAU AGNÈS  
*. bastamag* .fautes du gouvernement dans la gestion de la crise
- Hydroxychloroquine et .(2021 , mars 03) .Maria Constance و Demmer Bénédicte  
*.doctissimo* .Covid-19 : l'OMS la déconseille comme traitement préventif  
 .(jour le 03 mars, 2021 à Mis) .Maria Constance Maria و Bénédicte Demmer  
 Hydroxychloroquine et Covid-19 : l'OMS la déconseille comme traitement  
*.Doctissimo* .préventif
- .20.903-12 °re civ ; n1 ..(mai 2013 29) .Cass  
 .inédit .308914 °Mme Beau, n .(décembre 2009 9) .CE  
 .inédit .254284 °M. et Mme Grosjean, n .(octobre 2005 10) .CE  
 .(2020) .439726 °SMAER et autres, n CE, Juge des Réf  
 .(2020) .439726 °CE, Juge des Réf., SMAER et autres, n  
 du 23 mars 2020 prescrivant les mesures générales 293-2020 °complétant le décret n  
 337-2020 °et n 314-2020 °épidémie de Décrets n' à nécessaires pour faire face  
 des 25 et 26 mars 337-2020 °et n 314-2020 °des 25 et 26 mars 2020 Décrets n  
*des 25 et 26 mars 2020, 337-2020 °et n 314-2020 °Décrets n* .(2020) .2020  
*du 23 mars 2020 prescrivant les mesures 293-2020 °complétant le décret n*  
*épidémie de covid-19 dans le cadre de 'l à générales nécessaires pour faire face*  
*par le urgence sanitaire complété'état d'l*  
*.sous-sections réunies, 25/07/2013, 347777* .(بلا تاريخ) .État, 5ème et 4ème'Conseil d

- .Conseil d'Etat, Section, du 19 mars 1971, 79962, p (بلا تاريخ).  
<https://www.doctrine.fr/d/CE/1971/CEW:FR:CESJS:1971:79962.19710319>  
 .des 25 et 26 ma 337-2020 °et n 314-2020 °Décrets n (2020).  
*Dans Quelles perspectives pour* .Droit, risques et responsabilité .(2007) .Belliard Edwige  
 .245 à 243 صفحة ؟ *la recherche juridique*  
 médicale dans les Gestion des risques et responsabilité .(2013) .Bril Isabelle  
*Dans Revue française d'administration* .établissements publics de santé  
*publique* .623 à pages 611 صفحة  
 médicale dans les Gestion des risques et responsabilité .(2013) .Isabelle Bril  
*Dans Revue française d'administration* .établissements publics de santé  
*publique* .623 à pages 611 صفحة  
 pour Covid-19] Pénurie de masques : une responsabilité] .(بلا تاريخ) .Jacquemet Gauché  
 .370 صفحة .(13 °n) .*tendancedroit* .? État'faute de l  
 Covid-19] Pénurie de masques : une responsabilité] .(Mars, 2020 30) .Jacquemet Gauché  
 .370 صفحة .*tendance droit* .Libres propos par Anne – ? État'pour faute de l  
 .439726 °CE, *Juge des Réf., SMAER et autres, n* .(2020) .Juge des Réf CE  
 .(2020) .CE 439726 °Juge des Réf., SMAER et autres, n  
*et socialisation du risque - Responsabilité* .(novembre 2004 30) .Le Conseil d'Etat  
<https://www.conseil-etat.fr/ressources/etudes-> .*Rapport public 2005*  
 publications/rapports-etudes/etudes-annuelles/responsabilite-et-socialisation-  
 .du-risque-rapport-public-2005  
 du 1 juillet 1964 RELATIVE A LA VACCINATION ANTIPOLIOMYELITIQUE 643-64°Loi n  
 OBLIGATOIRE ET A LA REPRESSION DES INFRACTIONS A CERTAINES  
 .(بلا تاريخ) .DISPOSITIONS DU CODE DE LA SANTE PUBLIQUE  
*Les risques technologiques La loi du 30* .(2005) .Camproux Duffrène و Marie Pierre  
 Presses Universitaires de ) .(الإصدار 6-266-86820-2-978) *juillet 2003*  
 (المحرر) .Strasbourg - P.U.S  
 COVID-19 and Allocating Responsibility for .( 2020 , MARCH 31 ) .Sirleaf Matiangai  
 .*Jurist* (المحرر) .US Trisha Klan | U. Pittsburgh School of Law) .Pandemics  
 COVID-19 and Allocating Responsibility for .(2020 , MARCH 31) .Sirleaf Matiangai  
 .*jurist* (المحرر) .US Trisha Klan | U. Pittsburgh School of Law) .Pandemics  
 économique et Socialisation du risque .(2019 . AVRIL-JUIN) .Nicole Maggi -Germain  
 .*OPENEDITION JOURNALS* .redistribution des responsabilités

- privée et publique en période de Responsabilité. (2020, 03 17). Grünenfelder Peter .  
*avenir-suisse.pandémie*  
*privée et publique en période de Responsabilité*. (2020, 03 17). Peter Grünenfelder  
*pandémie*. تاريخ الاسترداد 04 27 2020. من-avenir-suisse: [https://www.avenir-suisse](https://www.avenir-suisse.ch/fr/responsabilite-privée-et-publique-en-période-de-pandémie)  
*et socialisation du risque - Rapport public 2005 Responsabilité*. (novembre 2004 30)  
[https://www.conseil-etat.fr/ressources/etudes-publications/rapports-](https://www.conseil-etat.fr/ressources/etudes-publications/rapports-etudes/etudes-annuelles/responsabilite-et-socialisation-du-risque-rapport-public-2005)  
*étude du Conseil 'Discours lors de la Journée d« et socialisation du risque Responsabilité*  
*et Responsabilité» : Etat'd*  
*socialisation du risque* «. (décembre, 2005 01). تاريخ الاسترداد 04 25 2020، من  
 MINISTERS DE LA JUSTICE: [http://www.presse.justice.gouv.fr/discours-](http://www.presse.justice.gouv.fr/discours-10093/archives-des-discours-de-2005-10240/responsabilite-et-socialisation-du-risque-11328.html)  
 indemnisation des accidents de 'L. (2009، November). Dupon M و Gromb S  
*Revue générale Médecine*. vaccinationCompensation for vaccination accidents  
*Issue 11 .et Maladies Infectieuses*. الصفحات 814-809.  
*M. SabrouxJuge des référés Ordonnance du 27*. (2020). ADMINISTRATIF TRIBUNAL  
 RÉPUBLIQUE FRANÇAISE .mars 2020  
*Syndicat UGTG*. (2020). Tribunal administratif de Guadeloupe, 28 mars 2020  
 Syndicat UGTG .2000295 °Tribunal administratif de Guadeloupe, 28 mars 2020, n  
 تاريخ).  
 2000295°TRIBUNAL ADMINISTRATIF DE LA GUADELOUPE N (بلا تاريخ).  
 2000295°TRIBUNAL ADMINISTRATIF DE LA GUADELOUPE N  
 Syndicat UGTG AU NOM 2000295°TRIBUNAL ADMINISTRATIF DE LA GUADELOUPE N  
 .(2020). DU PEUPLE FRANÇ  
 الجزائر - تم فتح حسابات بنكية مخصصة للمواطنين الراغبين في تقديم التبرعات، وذلك في  
 إطار مكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). حسبما علم يوم الثلاثاء من  
 وزارة الاتصال. (بلا تاريخ).  
 الجزائر - تم فتح حسابات بنكية مخصصة للمواطنين الراغبين في تقديم التبرعات، وذلك في  
 إطار مكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). حسبما علم يوم الثلاثاء من  
 وزارة الاتصال. (.)



- عبدالرحيم السلماني.(2021). الآليات الجماعية للتعويض و مستقبل المسؤولية المدنية. *المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية*، صفحة 3.
- نشرت وزارة الصحة مرسوم في 25 مارس 2020 يصرح بهيدروكسي كلوروكين في حالة Covid-19 في سياق الطوارئ الصحية. "يمكن وصف هيدروكسي كلوروكين ومزيج من لوبينافير / ريتونافير، وإعطائه وإدارته تحت مسؤولية الطبيب للمرضى المتأثرين بـ كوفيد 19، في مؤسسات الرعاية الص. (بلا تاريخ).
33. Matiangai Sirleaf 31) .MARCH .(2020 . COVID-19 and Allocating Responsibility for Pandemics) .US Trisha Klan | U. Pittsburgh School of Law(المحرر). *jurist*.
34. Nicole Maggi -Germain) .AVRIL-JUIN .(2019 ، Socialisation du risque économique et redistribution des responsabilités .*OPENEDITION JOURNALS*.
35. Peter Grünenfelder .(2020 .03 17) .Responsabilité privée et publique en période de pandémie .*avenir-suisse*.
36. Peter Grünenfelder .(2020 .03 17) .*Responsabilité privée et publique en période de pandémie* . تاريخ الاسترداد 04 27 2020 ، من *avenir-suisse*: <https://www.avenir-suisse.ch/fr/responsabilite-privée-et-publique-en-période-de-pandémie/>
37. 30)novembre 2004 .(*Responsabilité et socialisation du risque - Rapport public 2005* .<https://www.conseil-etat.fr/ressources/etudes-publications/rapports-etudes/etudes-annuelles/responsabilite-et-socialisation-du-risque-rapport-public-2005>.
38. *Responsabilité et socialisation du risque« Discours lors de la Journée d'étude du Conseil d'Etat » : Responsabilité et socialisation du risque «Responsabilité et socialisation du risque 01) .»* décembre, 2005 تاريخ .( *MINISTERS DE LA JUSTICE*: الاسترداد 04 25 2020 ، من <http://www.presse.justice.gouv.fr/discours-10093/archives-des-discours-de-2005-10240/responsabilite-et-socialisation-du-risque-11328.html>
39. S Gromb و M Dupon) .November .(2009 .L'indemnisation des accidents de vaccinationCompensation for vaccination accidents .*Revue générale Médecine et Maladies Infectieuses* .Issue 11.814-809 ، الصفحات .
40. TRIBUNAL ADMINISTRATIF .(2020) .M. Sabroux*Juge des référés Ordonnance du 27 mars 2020* .RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

41. Tribunal administratif de Guadeloupe, 28 mars 2020. (2020). *Syndicat UGTG*.
42. Tribunal administratif de Guadeloupe, 28 mars 2020, n. 2000295 ° Syndicat UGTG.(بلا تاريخ).
43. TRIBUNAL ADMINISTRATIF DE LA GUADELOUPE N.(بلا تاريخ).2000295°
44. TRIBUNAL ADMINISTRATIF DE LA GUADELOUPE N.(2020).2000295°
45. TRIBUNAL ADMINISTRATIF DE LA GUADELOUPE N 2000295°Syndicat UGTG AU NOM DU PEUPLE FRANÇ.(2020) .
46. الجزائر - تم فتح حسابات بنكية مخصصة للمواطنين الراغبين في تقديم التبرعات، وذلك في إطار مكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، حسبما علم يوم الثلاثاء من وزارة الاتصال. (بلا تاريخ).
47. الجزائر - تم فتح حسابات بنكية مخصصة للمواطنين الراغبين في تقديم التبرعات، وذلك في إطار مكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، حسبما علم يوم الثلاثاء من وزارة الاتصال. (.)
48. عبدالرحيم السلماني. (2021). الآليات الجماعية للتعويض و مستقبل المسؤولية المدنية. *المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية*، صفحة 3.
49. نشرت وزارة الصحة مرسوم في 25 مارس 2020 يصرح بهيدروكسي كلوروكين في حالة Covid-19 في سياق الطوارئ الصحية. "يمكن وصف هيدروكسي كلوروكين ومزيج من لوبينافير / ريتونافير، وإعطائه وإدارته تحت مسؤولية الطبيب للمرضى المتأثرين بكوفيد 19، في مؤسسات الرعاية الص. (بلا تاريخ).